جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب: تيماوي محمد

بعنـوان:

التدقيق الشرعي كآلية لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية

دراسة حالة بنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 26 ماي 2016

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتور: بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	رئيسا
الأستاذ: رواني بوحفص	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
الدكتور: عجيلة محمد	جامعة غرداية	ممتحنا

السنـة الجامعية: 2016/2015

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

سورة المجادلة الآية رقْم 11 .

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب: تيماوي محمد

بعنوان:

التدقيق الشرعي كآلية لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية

دراسة حالة بنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 26 ماي 2016

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتور: بوخاري عبد الحميد	جامعة غرداية	رئيسا
الأستاذ: رواني بوحفص	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
الدكتور: عجيلة محمد	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

(سورة التوبة: 105)

والصلاة و السلام على سيد البشرية محمد و على آله و صحبه أجمعين

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب، إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أبـي العزيز

إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى القلب الناصع

أمـي الحبيبة

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى إخوتي الاعزاء

إلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أساتذتي الكرام

إلى من عمل معي بكد بغية إتمام هذا العمل وأخص بالذكر صديقي العزيز عبد الرزاق محمدي،

إلى جميع أصدقائي، بن نوي محمد، بوستة العيد، موسى رباحي، نابي محمد، والآخرون ..

إهداء خاص مني إلى من مدو لي يد العون من قريب أو بعيد بغية هذا العمل

إلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

تيماوي

شكر وتقدير

ومن باب الاعتراف بالجميل

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله"

فكل الشكر والفضل لله تعالى الذي وفقنا وسهل لنا الطريق لإتمام هذا البحث وبلوغ هذه الدرجة.

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والعرفان إلى:

كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر المشرف أستاذي العزيز " رواني بوحفص " على قبوله الاشراف على هذا العمل، فكان نعم المشرف بنصائحه، وتوجيهاته ودعمه المتواصل للتوجيه في هاته الدراسة.

كما لا أنسى من قال فيهم الرسول الكريم:

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

أصدقائي الذين وجدتهم في السراء والضراء، الذين قدموا لي يد العون ليظهر هذا البحث في أبهى صورة له، فجزاهم الله عنا كل خير.

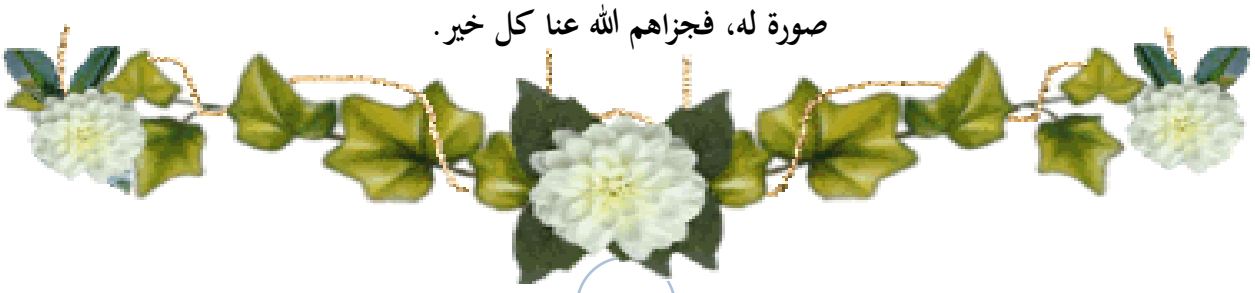

الملخص:

ترتكز الدراسة حول توضيح مدى فعالية التدقيق الشرعي في تقييم نظم الرقابة الداخلية للبنوك الإسلامية، من أجل ذلك وجب تحديد معايير فعالية التدقيق الشرعي والمتمثلة في الإستقلالية الكافية لهيئة الرقابة الشرعية وجهاز التدقيق الشرعي، الرقابة الشرعية الخارجية من طرف الجهات الإشرافية، توافر المهارات والقدرات المهنية لدى ممارسي التدقيق الشرعي.

من خلال هذه المعايير الأساسية ستتبين المكونات الأساسية للتدقيق الشرعي الفعال، التي ستكون محل دراسة وتحليل، سواء في الجانب النظري، أو من خلال الدراسة التطبيقية المتمثلة في تشخيص الرقابة الشرعية لكل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري وكذلك محاولة المقارنة بينهما.

من خلال تلك المعايير السابقة وإلى جانب معايير أخرى يمكن دراسة وتقييم مدى فعالية التدقيق الشرعي في تقييم نظام الرقابة الداخلي في البنوك الإسلامية

الكلمات الإفتتاحية :

تدقيق شرعي ،نظام الرقابة الشرعي، بنوك إسلامية، لجنة التدقيق، هيئة الرقابة الشرعية، رقابة داخلية.

Summary:

the study is based on the clarification of the extent of the forensic audit in the evaluation of internal control systems for Islamic bank and effective for it shall determine the standards of effectiveness forensic audit and of adequate autonomy for the Shari'ah Supervisory Board and a forensic audit the effectiveness of standards, foreign legal control by supervisory authorities, availability of skills and professional capacity the practitioners of the forensic audit.

from these basic standard will emerge the basic components of an effective forensic audit, which will be examined and analyzed both from the theoretical side, or through applied study of the diagnosis of the Shari'ah of bank-albaraka Algerian and the Algerian Al-salam bank.

and it is possible to study and assess the extent of the forensic audit to assess the internal control system of the Islamic banks effectively.

Key words:

Forensic audit, Shari'ah Supervisory Board, Islamic banks, the audit committee, Internal Control System.

قـائمة المحتويـات

الإهداء.....	I
كلمة شكر	II
الملخص.....	III
قائمة المحتويات.....	V
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الرموز والإختصارات	VII
قائمة الملاحق.....	IX
المقدمة.....	أ _ هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد.....	07
المبحث الأول: الأدبيات النظرية _ الإطار المفاهيمي للدراسة، التدقيق الشرعي والرقابة الداخلية	08
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية _الدراسات السابقة_	28
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني :الدراسة التطبيقية	
تمهيد	38
المبحث الأول: تقديم عام حول بنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري	39
المبحث الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي لبنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري	46
المبحث الثالث: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في تقييم نظام الرقابة الداخلي في البنوك الإسلامية	68
خلاصة الفصل	81
الخاتمة العامة	83
قائمة المراجع	87

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم المعايير الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية	19
02	فروع مجموعة البركة المصرفية	40
03	ملخص أهم الأرقام المستخرجة من القوائم المالية لبنك "البركة" الجزائري، سنتي 2014/2013	53
04	الصيرفة الإسلامية لبنك البركة الجزائري (صيغ التمويل)	56
05	ملخص أهم الأرقام المستخرجة من القوائم المالية لمصرف "السلام" الجزائري، سنتي 2014/2013	63
06	صيغ التمويل المطبقة في مصرف "السلام" الجزائري	66
07	الاستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري	70
08	الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية من طرف السلطات الإشرافية في بنك البركة الجزائري	71
09	توافر القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى غالبية ممارسي التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري	72
10	الاستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري	73
11	الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية من طرف السلطات الإشرافية في مصرف السلام الجزائري	74
12	توافر القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى غالبية ممارسي التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري	75
13	مقارنة بين نظم الرقابة الداخلية لبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري	79

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية	12
02	مراحل سير عملية التدقيق الشرعي	15
03	الهيكل التنظيمي لهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI	17
04	الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية	41
05	الهيكل التنظيمي لبنك "البركة" الجزائري	47
06	بيان لتطور أهم الأرقام لسنتي 2014/2013 في بنك "البركة" الجزائري	54
07	الهيكل التنظيمي لمصرف "السلام" الجزائري	59
08	بيان لتطور أهم الأرقام في مصرف "السلام" الجزائري لسنتي 2014/2013	64
09	نموذج لتقرير المراجع الخارجي عن مدى تطبيق الرقابة الشرعية في بنك "البركة" الجزائري	77
10	نموذج لتقرير المراجع الخارجي عن مدى تطبيق الرقابة الشرعية في مصرف "السلام" الجزائري	78

قـائمة الرموز والإختصارات

الاختصار/ الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأجنبية
SSB	هيئة الرقابة الشرعية	Shari’ah Supervisory Board
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions
AICPA	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	The American Institute of Certified Public Accountants
IAASB	مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي	The International Auditing and Assurance Standards Board
COSO	لجنة حماية المنظمات	The Committee of Sponsoring Organizations

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	شبكة مجموعة البركة المصرفية	91
02	فروع مجموعة البركة المصرفية	92
03	تقرير مصادقة هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة الجزائري	93
04	تقرير مصادقة هيئة الرقابة الشرعية لمصرف السلام الجزائري	94

المقدمة

أ. توطئة:

حققت حركة المصارف الإسلامية منذ نشأتها إنجازات كبيرة خلال ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن، حيث نلاحظ ذلك من خلال حركة الإنتشار الواسعة لهذه البنوك في مختلف أقطار العالم، وكذلك تطورها المستمر في طريقة عملها وتحسن أدائها.

إن طبيعة معاملات المصارف الإسلامية يفرض عليها وجود رقابة شرعية، وهو ما يميزها عن البنوك التقليدية، حيث تعتبر الرقابة الشرعية بمثابة صمام الأمان في المصارف الإسلامية، فهي التي تضبط أعمال المصارف الإسلامية وتبين مدى توافقها مع الأحكام الشرعية، لأنه من غير الممكن لأي بنك أن يرفع لافتة بأنه بنك إسلامي دون أن تكون أعماله متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يمكن تحقيق هذا إلا بوجود رقابة شرعية.

وإذا كانت الرقابة الداخلية في المصارف والمؤسسات المالية تعد من أدوات الإدارة الذاتية للحكم على مدى سلامة النظام وكفاءة أداء العاملين والتزامهم بالسياسات المصرفية والإجراءات الإدارية المعتمدة، فإن الرقابة الشرعية تعتبر مكملة لها، من خلال ضبط معاملات البنك وفق الضوابط والقواعد التي تقرها الشريعة الإسلامية للمعاملات المالية.

ب. إشكالية البحث:

- **ما مدى مساهمة التدقيق الشرعي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية؟**

وهذا التساؤل الجوهري يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الرقابة الشرعية وماهي مستوياتها في الصيرفة الإسلامية؛
- ما مدى انضباط هيئات التدقيق الشرعي في الرقابة بالضوابط الشرعية؛
- ماهي مختلف أدوار التدقيق الشرعي الهامة لتفعيل نظام رقابة داخلي فعال في المصارف الإسلامية؛
- ما هو واقع تطبيق التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر.

ت. الفرضيات:

- للتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية أهمية كبيرة، حيث أنه يضمن إلتزام معاملات البنك الإسلامي بمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي الزيادة من مصداقيتها وكفاءتها؛
- للتدقيق الشرعي دور في تفعيل نظام رقابة داخلي سليم من خلال علاقة المراجعة الداخلية مع هيئات التدقيق الشرعي؛
- يساهم التدقيق الشرعي في كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

ث. أهمية الدارسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من أهمية نظم الرقابة الداخلية والتدقيق الشرعي على مستوى المصارف الإسلامية، وكذلك تزايد الاهتمام التي توليه المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية على أعمالها، نظرا لزيادة و اتساع نطاق الأنشطة و البرامج الاقتصادية التي تمارسها هذه الأخيرة، حيث سنتناول خلال هذه الدراسة فعالية أنظمة التدقيق الشرعي من خلال التعرض لأهم الأسس العلمية التي من المفروض أن تستند إليها لتحسين نظم الرقابة الداخلية.

ج. أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا سنحاول تحقيق جملة من الأهداف، نلخص أهمها فيما يلي:

- محاولة الإلمام بالإطار النظري للتدقيق الشرعي؛
- إبراز دور التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية؛
- توضيح العلاقة بين التدقيق الشرعي والمراجعة الداخلية وسبل تطويرها.

ح. مبررات اختيار الموضوع: هناك دوافع شخصية وموضوعية لاختيار الموضوع

1. مبررات ذاتية:

- التعرف على أنواع ومراحل سير عملية التدقيق الشرعي؛
- التعرف على الإطار التنظيمي والقانوني للرقابة الشرعية في الجزائر؛
- الموضوع حديث وجدير بالدراسة خاصة في جانب التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

2. مبررات موضوعية :

- اختير هذا الموضوع بدافع التعرف على مهنة التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية؛
- ضرورة تفعيل التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية لانهما بمثابة الإهتمام الكبير لكثير من الباحثين والمختصين في هذا مجال الصيرفة الإسلامية؛
- التعرف على أنواع الرقابة الداخلية المطبقة من قبل بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري.

خ. حدود الدراسة

ستتم هذه الدراسة على المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، حيث سيتم دراسة بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، أما الحدود الزمنية فقد تم استخدام البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية في الفترة الممتدة من 2013 إلى2014 وهي معلومات متاحة على موقع كل بنك.

د. منهج البحث:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات أو نفي صحة الفرضيات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، إذ يعتبران من أكثر المناهج موافقة مع هذا الموضوع.

في الجانب النظري: إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بفهم التدقيق الشرعي ومدى مساهمته في تفعيل نظم الرقابة الداخلية.

في الجانب التطبيقي: تم الإعتماد على المنهج التحليلي المقارن من أجل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع التطبيقي والعملي لكل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري، ومحاولة المقارنة بينهما،

ذ. صعوبات البحث:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، حيث لم يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها:

- قلة المراجع ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث،(خاصة تلك المتعلقة بالجانب التحليلي للتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية)؛
- التقارير السنوية المتاحة على مستوى موقع كل بنك قديمة، غير محدثة، حيث لم يتم نشر أي تقرير جديد منذ ثلاث سنوات؛
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

ر. هيكل البحث:

للتوصل إلى الأهداف المرجوة من الدراسة قسم البحث إلى فصيلين:

الفصل الأول: الذي سوف نستعرض فيه الأدبيات النظرية والتطبيقية، حيث تناول المبحث الأول **الأدبيات النظرية** وينقسم إلى ثلاثة مطالب الأول: ماهية التدقيق الشرعي والثاني مرجعية التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية والثالث ماهية الرقابة الداخلية، أما المبحث الثاني فهو يشتمل على **الأدبيات التطبيقية** وينقسم إلى ثلاثة مطالب: الأول الدراسات العربية والثاني الدراسات الجزائرية ثم بعد ذلك تطرقنا إلى ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال المطلب الرابع.

أما الفصل الثاني، فقد تمحور حول دراسة دور التدقيق الشرعي في تفعيل الرقابة الداخلية في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، من خلال ثلاث مباحث، الأول **تقديم عام حول البنكين محل الدراسة** والثاني **تشخيص نظام الرقابة الداخلي** الكلي لكلا البنكين ثم بعد ذلك **تحليل فعالية التدقيق الشرعي في تقييم نظام الرقابة الداخلي**.

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية

تمهيد

إن تحديد وضبط المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي يرتكز عليها موضوع البحث، من العمليات المهمة في الدراسات العلمية. وتزداد أهميتها في الدراسات الاقتصادية خاصة منها التي تنطلق من دراسة المفاهيم الاقتصادية الوضعية، ثم نسعى من خلالها إلى الوصول إلى تصور اقتصادي إسلامي.

ولهذا يهدف هذا الفصل إلى تحديد وضبط المفاهيم الأساسية لكل من الرقابة الداخلية والتدقيق الشرعي، التي تعد أحد العناصر الهامة في منظومة العمل بالصناعة المصرفية الإسلامية والتي من خلالها يكتسب المصرف الإسلامي المصداقية لدي شرائح المجتمع التي تتعامل مع المصرف بما تضمه من مساهمين ومودعين ومتعاملين وأجهزة رقابية، حيث تظهر لكافة هؤلاء الفئات مدي إلتزام المصرف بالضوابط والفتاوى الشرعية التي أصدرتها الهيئة الشرعية للمصرف ومدي التطبيق السليم للمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة في السوق المصرفي، والتي تساعد علي نجاح فكرة تطبيق المصارف الإسلامية وتلبيتها لكافة احتياجات المتعاملين من خلال توفير البديل الشرعي للمنتجات المصرفية والاستثمارية والتمويلية.

وسوف يتم تناول موضوع التدقيق الشرعي والرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال النقاط التالية:

1- **المبحث الأول: الأدبيات النظرية _ الإطار المفاهيمي للدراسة _**
2- **المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية _ الدراسات السابقة للموضوع _**

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

بالنظر لواقع المؤسسات المالية الإسلامية والدراسات النظرية المتعلقة بها نجد أن هناك تداخلا بين المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الرقابة الشرعية، لهذا رأينا أن من الصواب أن نبتدأ بتعريف هذه المصطلحات الثلاثة الشائعة في هذا المجال، وهي الرقابة الشرعية، المراجعة الشرعية، التدقيق الشرعي، ثم بعد ذلك يتم استعراض إجراءات التدقيق الشرعي.

المطلب الأول: التدقيق الشرعي، مفاهيم أساسية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم التدقيق الشرعي وموقعه في المؤسسات المالية الإسلامية وأنواعه كما سنتطرق إلى آلية عمل التدقيق الشرعي

الفرع الأول. تعريف الرقابة الشرعية ومكوناتها:

هي نظام متكامل، شامل ذو مقومات أساسية وأهداف محددة، وأساليب وأدوات، يقصد بها: المتطلبات والمقاصد الشرعية الواجب على المؤسسة المالية الإلتزام بها ومن خلالها الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية،

تم استنباط هذا التعريف إستنادا على تعريف علماء المراجعة للرقابة الداخلية، حيث عرف المعيار الدولي رقم (400) الرقابة الداخلية بأنَّها: (كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل) [1].

والرقابة الشرعية هي أحد أنواع الرقابة، حيث تعد وظيفة من وظائف إدارة المعاملات المالية الإسلامية، وتتجسد هذه الرقابة الشرعية عادة على مستوى المصارف الإسلامية في هيئة مستقلة، متكونة من:

[1] موقع مراجعة الحسابات الدولية وضمان معايير المجلس، https://www.iaasb.org/about-iaasb ، تاريخ التصفح: 2016/02/21 ، 14:47

1. هيئة الرقابة الشرعية:

هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات[1]

2. المراجع الشرعي والمدقق الشرعي:

المراجع الشرعي هو شخص مهني مستقل، يتحقق من إلتزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأنشطتها، باستخدام مجموعة من الوسائل للحصول على معلومات صادقة وأكيدة، تولد لديه قناعة شخصية ورأي واضح حول إلتزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية[2]

مما سبق نستنتج أن التدقيق الشرعي هو وظيفة يقوم بها مراجعون شرعيون بهدف مراجعة العمليات المنفذة للتأكد من مدى إلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية وكذا السياسات والإجراءات التي تقرها إدارة المؤسسة وهيئة الفتوى الشرعية داخل المؤسسة، فهو إذا بمثابة الوجه التطبيقي والأداة التنفيذية لعمل الرقابة الشرعية، فهو يجمع بين العلم الشرعي والعمل المصرفي.

الفرع الثاني. أنواع الرقابة الشرعية[3]:

تتكون الرقابة الشرعية من ثلاثة أنواع، وهي:

1. الرقابة الشرعية الداخلية:

هي الجهاز الذي يتبع إدارة المصرف ويتولى مهمة تطبيق توجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها وفحص العقود والاتفاقيات والتعهدات التي تنفذها المؤسسة مع عملائها من خلال دليل إجراءات يتم إعداده بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في المصرف وتصادق عليه الهيئة الشرعية.

---

[1] علي محيي الدين القرة داغي، **بحوث في فقه المصارف الإسلامية** ، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط1، 2007، ص527.

[2] موسى ادم عيسى، **تطوير أساليب الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 2002، ص 20، (بتصرف)

[3] مصطفى إبراهيم، **نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر الشريف، مصر، 2012، ص ص 39-42، (بتصرف)

2. الرقابة الشرعية الخارجية:

المقصود بها المتطلبات الشرعية التي يجب أن يشتمل عليها نظام الرقابة الشرعية الداخلية بمختلف أبعاده، وهذا بهدف تحقيق مسؤولية المصرف من حيث الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وهي ترتبط بالجمعية العمومية للمؤسسة من حيث صلاحيات التعيين والعزل والمكافئة والتقرير أو غيرها من الهيئات التي تكون قراراتها وتوجيهاتها مقررة في نظام المصرف، حيث تقوم هذه الهيئات بتزويد المصرف بالأحكام الشرعية فيما يتعلق بالمعاملات التي تنفذها على شكل ضوابط وتوصيات وقرارات وسياسات وإجراءات ونماذج.

3. الرقابة الشرعية المركزية:

وهي التي يمارسها المصرف المركزي على المصارف الإسلامية التي تقع تحت نطاق إشرافه، وتهدف إلى التأكد من التزام المصرف الإسلامي بأحكام الشريعة الإسلامية فيما ينفذه من معاملات، ومدى ملائمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية في مساعدة إدارة المصرف في القيام بواجبها تجاه الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفق المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والأدلة الإرشادية المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف المركزي، ويتم ذلك من خلال الفحص الدوري الذي يقوم به فريق التفتيش الشرعي بالمصرف المركزي.

نشير إلى أن هذا النوع من الرقابة غير موجود حاليا في المصارف الإسلامية عدا المطبق في دولة السودان، ونشير كذلك أنه يغلب على التدقيق الشرعي التدقيق الداخلي باعتبار غياب نظام مالي إسلامي متكامل في الدول الإسلامية.

الفرع الثالث. موقع التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية:

لكي يتم توضيح مفهوم التدقيق الشرعي الداخلي أكثر، يتوجب علينا أن نتعرف على موقعه في الجهاز الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية.

تتكون الهيئة الشرعية في المؤسسة المالية الإسلامية* من جانبين رئيسيين:

1. جهة إصدار الفتوى والقرارات التي يجب على أن تنتهجها المؤسسة، وتسمى "**هيئة الفتوى**"؛
2. جهة مساعدة لهيئة الفتوى، تسمى "**الرقابة الشرعية**" التي سبق تعريفها، والتي بدورها تنقسم إلى قسمين:

- قسم مهمته إعداد دليل الإجراءات الشرعية ومتابعة قرارات الهيئة وإعداد البحوث الشرعية وكذا تطوير المنتجات، تدريب الموظفين على أساسيات فقه المعاملات الإسلامية، يسمى "**التطوير والبحوث الشرعية**"؛
- قسم مهمته متابعة تطبيق المؤسسة لقرارات هيئة التدقيق، يسمى "**التدقيق الشرعي الداخلي**".[1]

* يشمل مصطلح المؤسسات المالية الإسلامية المصارف الإسلامية، الشركات المالية الاستثمارية الإسلامية، شركات التأمين الإسلامية وكذا التعاونيات وصناديق الاستثمار الإسلامية.

[1] مطلق الجاسر، **التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المدققين الشرعيين الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية، 2009/04/12، ص 3.

الشكل رقم (01): مكونات هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

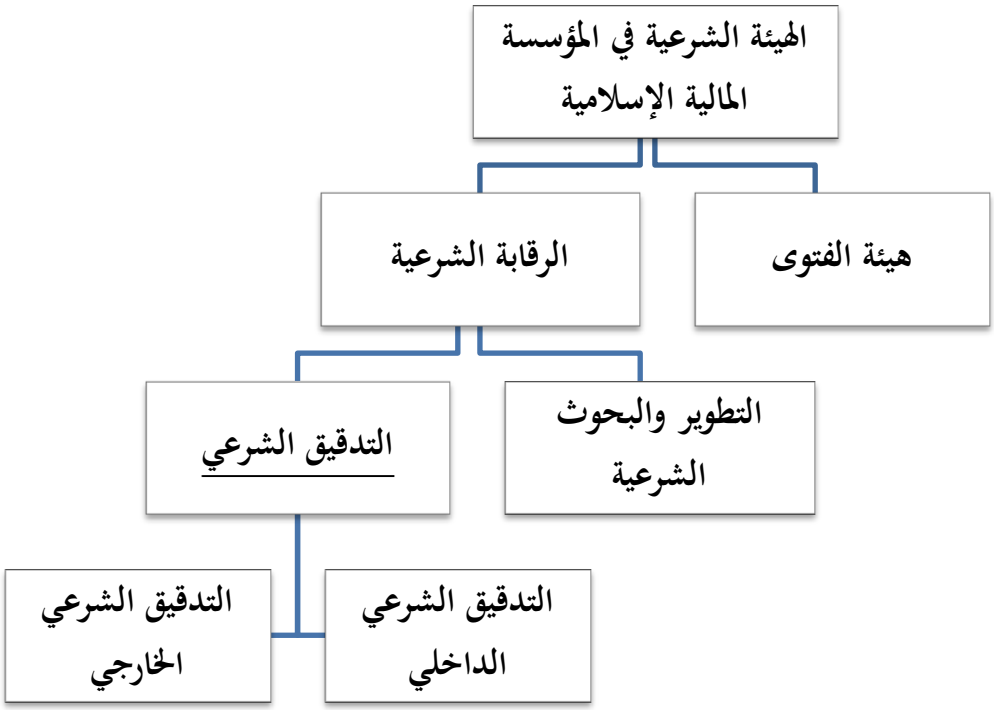

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على: مطلق الجاسر، المرجع السابق، ص 04، (بتصرف)

تجدر الإشارة إلى أن إدارة الرقابة بجميع مكوناتها ينبغي أن تكون تابعة لرئيس مجلس الإدارة مباشرة أو المدير العام أو الرئيس التنفيذي للمؤسسة، ليتسنى لها ممارسة وظائفها دون حواجز ومعوقات، وكذا إعطائها صلاحيات واسعة للقيام بعملها باستقلالية تامة.

الفرع الرابع: آلية عمل التدقيق الشرعي الداخلي:

أولا. مراحل سير عمل التدقيق الشرعي:

تمر عملية التدقيق الشرعي بمراحل عملية ثلاثة، يمكن تسميتها كذلك بإجراءات التدقيق الشرعي

1. المحور الوقائي: مرحلة تصميم نظام رقابي قبل التنفيذ

على المؤسسات المالية الإسلامية تصميم نموذج عمل مصرفي إسلامي كبديل للمعاملات التقليدية الربوية، يقع هذا العمل على عاتق هيئة الفتوى بوضع قواعد شرعية نظرية، وعلى المدقق الشرعي التحقق من إلتزام المؤسسة المالية الإسلامية بهذه القواعد في معاملاتها وأنشطتها، حيث يترتب على عملية التدقيق الشرعي ما يلي[1]:

- التحقق من أن أي نشاط أو منتج أو خدمة أو عقد جاري العمل به في المؤسسة مجاز من الهيئة الشرعية؛
- تنفيذ زيارات رقابية ميدانية بصفة دورية لإدارات المؤسسة وفروعها؛
- إعداد دليل التدقيق الشرعي وتحديثه؛
- مراجعة النماذج والعقود والاتفاقيات قبل استخدامها، ومراجعة إجراءات تنفيذ العمليات قبل تنفيذها، للتأكد من مطابقتها للقرارات الصادرة بشأنها؛
- إعداد خطة التدقيق الشرعي السنوية.

2. المحور العلاجي (أثناء التنفيذ)

وتتمثل في المتابعة الشرعية لأعمال المصرف وذلك من خلال مراحل التنفيذ المختلفة بهدف التأكيد من إلتزام المصرف بالتطبيق الكامل للفتاوى الصادرة قد يقع المصرف أثناء مزاولته لنشاطه في أخطاء شرعية ومشكلات، يأتي دور التدقيق الشرعي في تصحيح هاته الأخطاء بتقديم الحلول الشرعية

ويمكن أن نلخص دور الهيئة أثناء التنفيذ في مجموعة نقاط، من أبرزها[2]:

---

[1] مطلق الجاسر، المرجع السابق، ص09.

[2] حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير في الفقه وأصوله، غير منشورة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2004، ص 122.

- إبداء الرأي الشرعي فيما يُحال إليها من معاملات المصرف؛
- المراجعة الشرعية لجميع مراحل تنفيذ العملية الاستثمارية وإبداء الملاحظات ومتابعة تصحيحها أولا بأول؛
- إشتراط موافقة الهيئة على إتمام المشروعات الاستثمارية قبل اتخاذ الخطوة النهائية في التنفيذ؛
- تقديم ما تراه الهيئة مناسبا من المشورة الشرعية إلى المصرف في أي أمر من أمور المعاملات المصرفية؛
- سرعة التحقيق في الشكاوى من الناحية الشرعية أثناء التنفيذ وعمل اللازم تجاهها؛
- التوجيه والتقييم لأي خطأ في الفهم يؤثر على التنفيذ ويجعله منحرفا عن أهدافه وغاياته؛
- الإطلاع على تقارير هيئة التدقيق الشرعي بشأن المراجعة الشرعية لعمليات المصرف وإبداء الرأي بشأنها.

3. المحور التكميلي (بعد التنفيذ)

يتم تقييم عمل المؤسسة المالية من الناحية الشرعية في نهاية الفترة من طرف هيئة التدقيق الشرعي من خلال:

- مراجعة ملفات العمليات الاستثمارية بعد التنفيذ؛
- الإطلاع على الميزانية العامة وتقرير مراقب الحسابات؛
- وضع نماذج تقارير الرقابة الشرعية، تتضمن:

أ- العمليات التي تمت مراجعتها شرعيا؛

ب- الملاحظات التي طهرت أثناء المراجعة؛

ت- التوصيات والإرشادات والنصائح الواجبة لمعالجة المخالفات والأخطاء.

الشكل رقم (02): مراحل سير عملية التدقيق الشرعي

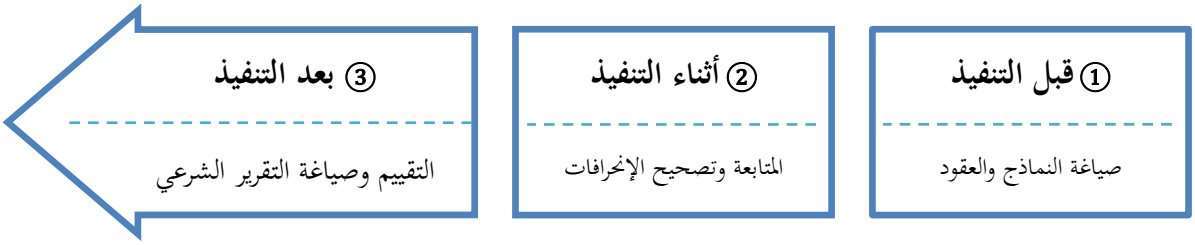

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على حمزة عبد الكريم حماد، المرجع السابق

ثـانيا: واجبات المدقق الشرعي الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية:

يتمحور عمل المدقق الشرعي الداخلي بما يلي[1]:

1. التأكد من أن إدارة المؤسسة أدت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وفقًا لما تقرُّه هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة؛
2. التأكد من إلتزام جميع معاملات المؤسسة والعاملين بتلك الأحكام، وكشف أي انحراف عنها ومعالجته لضمان عدم تكراره؛
3. التأكد من ملائمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفايته وفاعليته في تحقيق هدف الرقابة الشرعية الداخلية وهو: ضمان الإلتزام بالشريعة الإسلامية في جميع معاملات المؤسسة، وكشف أي انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى.

[1] عبد الباري مشعل، **استراتيجية التدقيق الخارجي المفاهيم والية العمل**، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، 3-4 أكتوبر 2004م، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ص21.

المطلب الثاني: مرجعية التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية:

لابد لكل هيئة رقابة شرعية على مستوى المصارف الإسلامية ان تعتمد مرجعية شرعية لأعمالها، حتى تكون على أساس سليم ومنهج واضح، وتتمثل أهم مرجعيات التدقيق الشرعي فيما يلي:

- المقاصد العامة للشريعة الإسلامية المستمدة من الكتاب والسنة؛
- معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- قرارات وتوجيهات هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

وسنقوم في هذا المطلب بتقديم لمحة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي تصدرها هاته الهيئة.

الفرع الأول: تقديم هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI [1]

"AAOIFI" هي من أوائل المنظمات الدولية غير الربحية ومؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية، والتي تأسست عام 1991م ومقرها الرئيسي مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 94 معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تشرُف AAOIFI بعضوية مجموعة من المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وغيرها من بيوت الخبرة من أكثر من 45 دولة حول العالم، وتطبِّق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية دولياً.

[1] عن موقع الهيئة، http://aaoifi.com/about-aaoifi/ تاريخ التصفح: 2016/03/21، 09:13.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

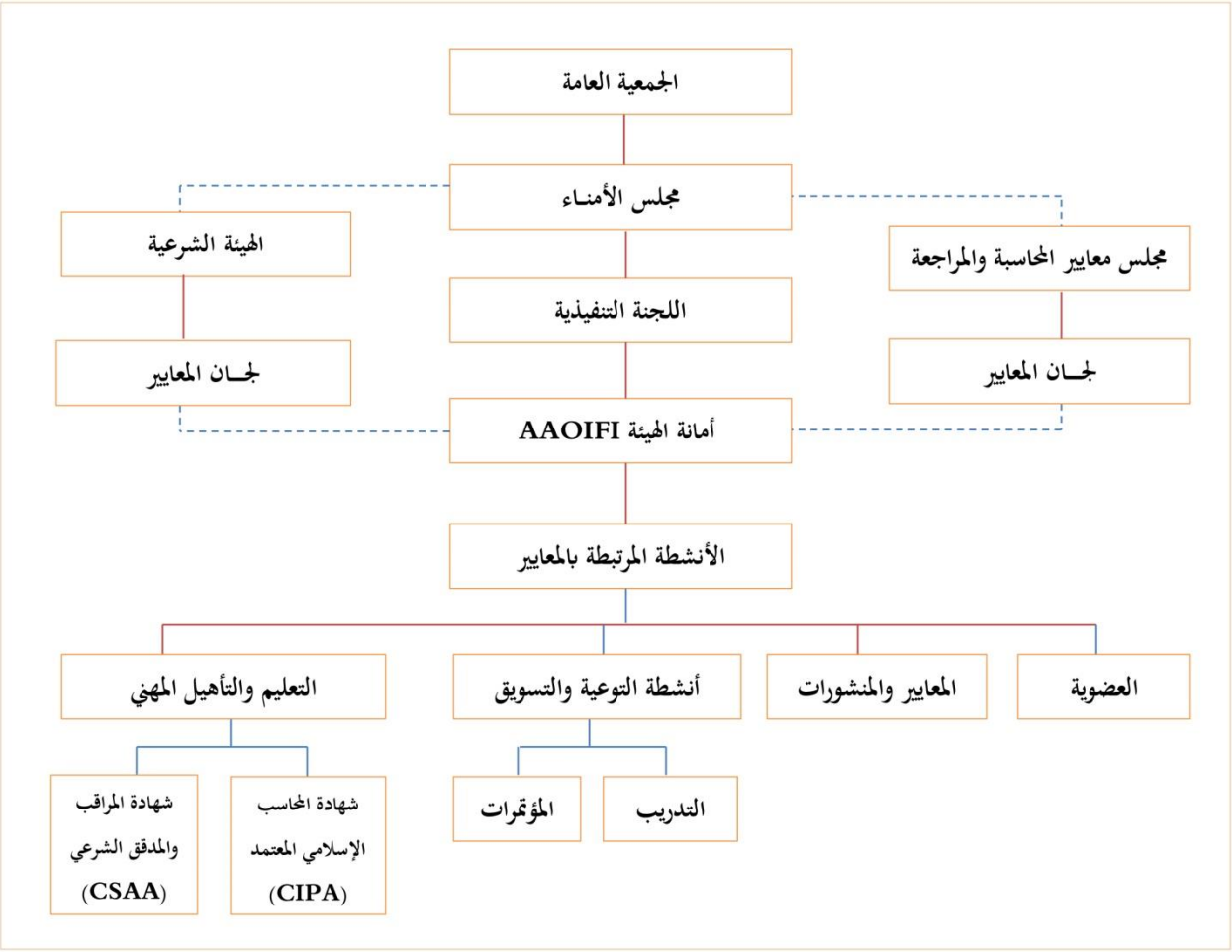

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على موقع الهيئة www.aaoifi.com

الفرع الثالث: المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تعتبر المعايير الشرعية الصادرة عن AAOIFI أهم الضوابط الشرعية لعمل المصارف الإسلامية في وقتنا الحاضر، ويعد الإلتزام بهذه المعايير من عناصر إلتزام أي مصرف بالضوابط الشرعية في أعماله، حيث أن هذه المعايير معتمدة في 90% من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية كما صرح بذلك أمين الهيئة الدكتور محمد نضال الشاعر لصحيفة "الشرق الأوسط"[1].

يقوم بإعداد هذه المعايير المجلس الشرعي في الهيئة والمؤلف من 16 عالماً وشيخاً بعضهم يمثل المصارف وبعضهم لديه خبرته ومكانته في الصناعة المالية الإسلامية، وهم من خيرة المشايخ المتخصصين في أمور الاقتصاد المالي الإسلامي.

وحول تطبيق معايير الهيئة في المؤسسات المالية الإسلامية يقول الدكتور محمد نضال الشعار: "نحن في هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية نصدر المعايير ومن ثم البنوك المركزية في الدول تقرر إذا كانت تريد إلزام هذه المعايير أو استخدامها كاسترشادية"، وحالياً أكثر من عشرة بنوك مركزية ألزمت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بمعايير الهيئة، والدول الأخرى استخدمت معايير الهيئة كاسترشادية، لكن يمكن القول إن 90 في المائة من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بذاتها واختيارها تقوم باستخدام معايير الهيئة سواء بطريقة إلزامية أو استرشاديه بحسب البلد الذي يعمل به هذا المصرف[2].

[1] محمد نضال الشعار، صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء 11 محرم 1428 هـ 30 يناير 2007، العدد 10290، ص 13.
[2] المرجع السابق، ص14.

الفرع الرابع: المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

بلغ عدد المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حتى بداية سنة 2016م، 54 معياراً، وسنقوم بعرض بعض هذه المعايير باعتبار أهميتها من حيث انتشار استخدامها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

الجدول رقم (01): أهم المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ إصدار المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ إصدار المعيار
01	المتاجرة في العملات	31 ماي 2000 م	16	الأوراق التجارية	08 ماي 2003 م
06	تحول المصرف من تقليدي إلى مصرف إسلامي	16 ماي 2002 م	17	صكوك الاستثمار	08 ماي 2003 م
08	المرابحة للآمر بالشراء	16 ماي 2002 م	19	القرض	19 ماي 2004 م
09	الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك	16 ماي 2002 م	21	الأوراق المالية (الأسهم والسندات)	20 ماي 2004 م
10	السلم والسلم الموازي	23 ماي 2001 م	26	التأمين الإسلامي	05 جوان 2006 م
11	الاستصناع والاستصناع الموازي	23 ماي 2001 م	28	الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	08 جوان 2006 م
12	الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة	16 ماي 2002 م	41	إعادة التأمين الإسلامي	22 أكتوبر 2009 م
13	المضاربة	16 ماي 2003 م	44	إدارة السيولة	23 ماي 2012 م

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على كتاب المعايير الشرعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2010.

المطلب الثالث: نظام الرقابة الداخلي وطرق تقييمه

يعد نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية لتحقيق السير السليم والمحكم للمصارف، كما أنه الأساس الذي يعتمد عليه في متابعة تنفيذ الخطط المرسومة التي تجسد سياستها من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول. نظام الرقابة الداخلي وأهدافه:

أولا. تعريف نظام الرقابة الداخلية:

عرفتها لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA على أنها:

"تتمثل في تلك الخطة التنظيمية والأساليب المتبعة من قبل الإدارة في المؤسسة، بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة "[1].

كما عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة رقم 211، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي IAASB على أنها " كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة إلى الإلتزام بسياسات حماية الأصول، منع الغش، إكتشاف الأخطاء والتحقق من دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثّقة في الوقت المناسب ".

كما عرّفتها لجنة حماية المنظمات COSO على أنها " عمليات وضعت من قبل مجلس إدارة المؤسسة وموظفين آخرين، لتأمين وتوفير الحماية الكافية والتأكد من إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها" والمتمثلة في[2]:

[1] خالد أمين عبدالله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية** ، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2009، ص 207.

[2] Mohamed Hamzaoui, **audit gestion des risqué d'entreprise et contrôle interne**, Village mondial, 1er édition, France,2006, p , 80.

- كفاءة العمليات التشغيلية؛
- الموثوقية في التقارير المالية؛
- الإلتزام بتطبيق القوانين والتنظيمات.

مما سبق يمكن تقديم تعريف شامل لنظام الرقابة الداخلي، على أنه "ذلك النظام الذي يشمل مجموعة من السياسات والإجراءات المتخذة من طرف مجلس الإدارة، المسيرين والسلطات المعنية في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق أهدافها بدرجة من الإنتظام والكفاءة مع الحفاظ على أصولها"[1].

ثانيا. أهداف نظام الرقابة الداخلية:

- إمداد الإدارة ببيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛
- حماية الأصول والسجلات؛
- تشجيع الكفاية التشغيلية؛
- تشجيع الإلتزام بالسياسات الموضوعة.

الفرع الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلي:

يمكن تقسيم نظام الرقابة الداخلية من أربعة أنواع هي:

أولا: نظام الرقابة الداخلي الإداري[2]

يشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوف الإحصائية ودراسات الوقت والحركة وتقارير الأداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين.

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2004 ، ص 228.

[2] مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص 10.

ثانيا: نظام الرقابة الداخلي المحاسبي[1]

يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات ودرجة الإعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام القيد المزدوج، إتباع نظام المصادقات، إعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، وجود نظام مستندي سليم، إتباع نظام التدقيق الداخلي، فصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.

ثالثا: نظام الرقابة الداخلي الشرعي[2]

تختص به المؤسسات المالية الإسلامية، حيث يضمن لها الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما تنفذه من معاملات، وكشف أي انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة لاتخاذ الإجراءات لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى.

رابعا: نظام الرقابة الداخلي الإلكتروني:

يقصد بنظام الرقابة الالكترونية أو الرقابة بالحاسوب إعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في الممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الإقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة اكبر.

حيث أن نظام الرقابة الداخلي الإلكتروني يعتمد أساسا على ثلاث مكونات أساسية هي:

أ. **البيئة التقنية:** تتكون من الحواسيب الآلية وشبكات الحاسب الآلي؛

ب. **التخزين:** أي حفظ المعلومات الخاصة بالأجهزة الرقابية من خلال تحويل الملفات الورقية إلى ملفات الكترونية صغيرة الحجم؛

---

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] عبد الحليم عمر، **أساليب تطوير الرقابة الشرعية الداخلية**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين ، 29-30 أكتوبر 2002، ص12، (بتصرف)

ت. النقل: بقصد بها سرعة الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة مهما كانت كميته؛

ث. البرامج: أي بناء برامج رقابية ذات القدرة على معالجة المعلومات المطلوبة وإجراء العمليات اللازمة عليها لغرض الوصول إلى أهداف العمليات الرقابية.

الفرع الثالث: مقومات نظام الرقابة الداخلية:

يجمع الباحثون في التدقيق على أنه لابد من توفر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة الداخلية السليم، وتكون كالاتي:[1]

أولا. الهيكل التنظيمي:

يبين الهيكل التنظيمي توزيع السلطات والمسؤوليات على الوظائف بالمستويات الإدارية المختلفة كما يبين وسائل الإتصال الرسمي بينهم ومستويات الأهداف ومستويات الإشراف عليهم، من خلاله يتم تحديد المسؤوليات والواجبات الخاصة بكل وظيفة منها بحيث تتناسب مع مقدرة الفرد الواحد، ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه، ولا بد أن تراعى فيه البساطة والمرونة القادمة، أي التطورات المستقبلية.

ثانيا. نظام محاسبي سليم:

لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي:

- أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح والثبات وعدم الجمود للتحكم بعملية التوجيه المحاسبي؛
- يضمن النظام المحاسبي طرق وأساليب وإجراءات للتحقق من مدى مصداقية العمليات المحاسبية؛
- شمول النظام المحاسبي على مجموعة مستندية (داخلية وخارجية) محددة؛

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة، 2001، ص 168.

- تقييد العمليات المحاسبية أولا بأول؛
- إعتماده لمجموعة مناسبة من التقارير والقوائم المالية؛
- يجب أن يتماشى النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة، فهو إجراء وتحقيق محاسبة المسؤولية.

ثالثا. اختيار الموظفين الأكفاء:

إن تواجد مجموعة من الموظفين على درجة عالية من الكفاءات والقدرات والثقة يعتبر عاملا مهما لنظام الرقابة الداخلية، وبصفة خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية أيضا، حتى وفي ظل وجود ضوابط رقابية عالية فإن ضعف قدرات الموظفين والثقة فيهم سوف يترتب عليه محاولات من هؤلاء للتغلب على هذه الضوابط.

رابعا. رقابة الأداء:

تعمل إدارة المؤسسة من خلال تحديد أهدافها بوضوح في الخطة المرسومة على تحقيق هذه الأهداف بفعالية وبما يكفل الإلتزام بسياساتها، غير أن الإلتزام بمستويات الأداء قد لا يدوم طويلا مما ينتج عنه المستويات المرسومة، لذلك ينبغي دراسة ووضع إجراءات كفيلة بتصحيحه.

خامسا. استخدام كافة الوسائل الآلية:

ويتم ذلك بطريقة تكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر المحاسبية في الدفاتر والسجلات، والمحافظة على أصول المشروع من أي تلاعب أو اختلاس.

الفرع الرابع: مراحل وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلي

أولا: مراحل تقييم نظام الرقابة الداخلي

تمر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية بالخطوات التالية:

1. جمع المعلومات والحقائق على نظام الرقابة الداخلية:

وتعني هذه الخطوة جمع المعلومات المتعلقة بالدورة المستندية والخرائط التنظيمية والوصف الوظيفي ودليل الإجراءات وخرائط التدفق داخل المؤسسة، ومن الضرورة حصول مراقب الحسابات على أدلة يمكن الإعتماد عليها في الدفاع على هذه المعلومات، وتهدف هذه الخطوة إلى تكوين نظرة شاملة وواضحة عن الرقابة الداخلية داخل المؤسسة وأنظمة الرقابة التي تم تصميمها.

2. فحص النظام:

ويتم في هذه الخطوة اختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتأكد من أن تنفيذه يتم وفقا لما هو مسطر له مسبقا.

3. إعداد التقرير:

في هذه المرحلة يقوم المراجع بإبداء رأيه عن نظام الرقابة الداخلي من خلال إعداده للتقرير النهائي، وهو يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة والذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة، سواء الأطراف داخل المنشأة أو الأطراف الخارجية كشهادة على مصداقية هذه المعلومات.

ثانيا: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلي

هناك عدة طرق يستعملها المراجعون لفحص نظام الرقابة الداخلية، ومن بين هذه الطرق نذكر ما يلي:

1. خرائط التدفق[1]:

خرائط التدفق هي عبارة عن هيكل يحتوي على مجموعة من الأشكال والرموز التي تعبر كل منها عن جزء من نظام الرقابة الداخلية المحاسبية، حيث يستخدم هذا الهيكل في توضيح التدفق المتوالي لبيانات أو قرارات أو إجراءات معينة، وإذا أعدت خرائط التدفق بكفاءة فإنها سوف تعكس كل العمليات والتحركات والتدفقات وكافة الإجراءات الخاصة بكل ما يظهر على الخريطة، كما تعكس كيفية تحويل المستندات الأولية إلى معلومات محاسبية مثل دفتر اليومية أو دفتر الأستاذ العام.

2. الملخص التذكيري[2]:

هو عبارة عن بيان تفصيلي تحدد فيه الإجراءات والأسس التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية من أجل الإسترشاد به عند القيام بعملية الفحص والتقييم، وبذلك يعد هذا الملخّص دليلا ومرشدا لتقييم نظام الرقابة الداخلية يمكن الرجوع إليه في أي وقت.

تمتاز هذه الطريقة بالإقتصاد في الوقت ولكن يؤخذ عليها بأنها لا يتم فيها التدوين الكتابي، وعلى كل مراجع وضع الأسس التي يراها مناسبة في عمله.

3. التقرير الوصفي:

تعتمد هذه الطريقة على قيام الراجع الداخلي بوضع تقرير يصف النواحي المختلفة للرقابة الداخلية في المؤسسة، ويتضمن شرح لتدفق العمليات والسجلات الموجودة بها، وتقييم الإختصاصات والتعرف بالموظف الذي يقوم بالعمل وطريقة تنفيذ هذا العمل من أجل التوصل إلى أوجه الإصلاح التي يمكن إقتراحها على إدارة المؤسسة.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية 1998، ص95.

[2] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003 ، ص، 85.

يتميز هذا الأسلوب بالسهولة والبساطة حيث يمكن وضع أسئلة للموظفين ليقوموا بكتابة الشرح المطلوب عن أداء كل عملية، والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها، والدفاتر التي تسجل بها، لكن يعاب عليها صعوبة تتبع الشرح المطلوب في وصف الإجراءات، وبالتالي صعوبة التعرف على مواطن الضعف في النظام، كما يمكن أن يحدث سهو عن ذكر بعض العناصر الرقابية الهامة.

4. الجرد الفعلي للأصول[1]:

تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة والمخزون بأنواعه الثلاثة والأوراق المالية والتجارية ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي، المباني، السيارات، الآلات والأثاث.

إن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية، إنما يوضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول.

5. نظام الضبط الداخلي[2]:

يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الإختلاس والضياع أو سوء الإستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع الرقابة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف أخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، المرجع السابق، ص 193.
[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص، 230.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية:

سنحاول في هذا المبحث إستعراض بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث والتي تناولت واقع التدقيق الشرعي ودوره في تفعيل نظم الرقابة الداخلية للمصارف وكذا تفعيل أداء المصارف بشكل عام، حيث صبت هذه الدراسات في مجملها على ضرورة وجود هيئة شرعية للفتوى والرقابة والتدقيق لأعمال المؤسسات المالية الإسلامية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

❖ دراسة محمد عبد الغفار شريف بعنوان: **الرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية،** وهي ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي المنعقد بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة أيام 15-17ماي 2005، تطرقت الدراسة إلى مفهوم الرقابة الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وإيجابيات هيئة الرقابة الشرعية وضرورة تواجدها بهذه المؤسسات، كما استعرضت الدراسة ضرورة تمهين الرقابة الشرعية، لأن عدم وجود معايير للرقابة الشرعية قد يؤدي إلى أخطاء تنعكس سلبا على أداء المؤسسات المالية الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها:

- تعد هيئات الرقابة الشرعية أداة رقابة على أعمال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لضمان حسن عملها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ضرورة إستقلال هيئة الرقابة الشرعية عن إدارات المؤسسات المالية ليتسنى لها ممارسة وظائفها دون حواجز ومعوقات وكذا إعطائها صلاحيات واسعة للقيام بعملها باستقلالية تامة؛
- ضرورة قيام أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بتدريب موظفي المؤسسات المالية الإسلامية على مبادئ وأسس المعاملات الشرعية.

❖ دراسة د. محمد البلتاجي بعنوان: **تفعيل التدقيق والرقابة الشرعية الداخلية وتطويرها**، عبارة عن بحث مقدم للمؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة البحرين، هدفت الدراسة للوصول إلى مجموعة من المقاصد، أهمها مدى أهمية دور الرقابة الشرعية الداخلية بالمصارف الإسلامية وكذا عوامل تفعيل دور الرقابة الشرعية الداخلية حيث أشارت الدراسة إلى أهمية إستقلالية إدارة الرقابة الشرعية الداخلية وكذا الكفاءة المهنية للمدققين الشرعيين، وخلصت الدراسة في الأخير لمجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يأتي:

– أهمية الدور التي تلعبه الرقابة الشرعية خاصة الرقابة السابقة قبل التنفيذ لما لها من دور هام في تلافي الوقوع في أخطاء التنفيذ في مختلف العمليات المصرفية؛

– أهمية توافر كفاءات بشرية ملمة بالضوابط الشرعية والمصرفية للقيام بعمل التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية وكذا استقلاليتها وكذا إعطائها صلاحيات واسعة للقيام بعملها باستقلالية تامة.

❖ دراسة رياض منصور الخليفي: **هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، وهي ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر الذي نظمته كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة أيام 15 – 17 ماي 2005 حيث تطرق فيها الباحث لمحورين أساسيين أولهما نظري تناول فيه الجانب المفاهيمي لهيئات التدقيق والرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ماهيتها وأهميتها وكذلك مجال عملها أما المحور الثاني فتناول فيه الجانب التطبيقي للرقابة من خلال دراسة آلية الرقابة الشرعية واستراتيجيات التدقيق الشرعي بنوعيه الداخلي والخارجي، وخلصت الدراسة في الأخير إلى التأكيد على أن وجود الهيئات المعاصرة للفتوى والرقابة الشرعية قد بات من أركان المؤسسات المالية الإسلامية، إذ إن وجود هذه الهيئات لتمارس دورها في الرقابة والإفتاء الشرعيين ليمثل الضمانة الشرعية الوقائية للتأكد من مدى مطابقة أعمال المؤسسة المالية لأحكام الشريعة الإسلامية ، وليحصل الإطمئنان والثقة، بموافقة هذه المعاملات المالية

لمرضات الله تعالى في الدنيا والآخرة، بواسطة جهة شرعية متخصصة في فقه المعاملات المالية تقوم بمهمة حفظ أعمال المؤسسة المالية عن المخالفات الشرعية.

كما توصلت الدراسة إلى أن الأهمية الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية لم تقف عند حد توثيق شرعية أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، بل قد تعدى ذلك إلى القيام بدور الدعوة إلى تطبيق أدوات وصيغ النظام المالي والإقتصادي الإسلامي كبديل ناجح عن النظام المالي الربوي السائد، وذلك من خلال طرح نماذج ذات كفاءة من الصيغ الإسلامية في المعاملات المالية الخالية من الربا وسائر المخالفات الشرعية، وإن هذا الأثر الدعوي غير المباشر للهيئات الشرعية قد باتت ثمرته ظاهرة محليا وعالميا.

المطلب الثاني: الدراسات الجزائرية

- دراسة زيدان محمد، **تفعيل دور الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، وهو بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف بين الواقع والمأمول، دبي، أيام 31 ماي-03 جوان 2009.

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على هيئات الفتوى والرقابة الشرعية تحليلا لواقعها واستشرافا لمستقبلها وتطويرا لأدواتها وآلياتها من أجل أن تكون أكثر تأهيلا ومهنية، وذلك من خلال ثلاثة محاور، الأول تناول الإطار النظري لهيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي من خلال تعريفها، تطورها، وأهمية وجودها في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، كما استعرض هذا المحور مكونات هيئات الرقابة الشرعية وآليات وقواعد عملها، أما المحور الثاني فقد تطرق إلى واقع عمل هيئة الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية –مصرف دبي الإسلامي كنموذج-، في حين أن المحور الثالث خصص لآليات تفعيل دور الرقابة والتدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية على ضوء التحديات التي تواجه عمل هذه الهيئات.

وفي الأخير توصل الباحث من خلال معالجته للمحاور السابقة لجملة نتائج، نذكر منها:

- إعتبار الهيئات الرقابية الشرعية أداة رقابة على عمل المؤسسات المالية الإسلامية للتحقق من سير عملها وفقا للقواعد الشرعية؛
- وجود تباين في مفهوم الرقابة الشرعية، وبالتالي في العمل الذي تقوم به الجهات التي تقوم بهذه الرقابة؛
- تتنوع صور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وتتباين فيما بينها، وتختلف هياكلها ومسمياتها تبعا لهيئات الفتوى؛
- لهيئات الفتوى والرقابة الشرعية دور بالغ الأهمية من شأنها أن تعمل على تحقيق السلامة المصرفية في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- هناك جملة من التحديات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية في ممارسة عملها ومرد ذلك إلى التحديات المصرفية العالمية من جهة، وقلة الخبرات بحقيقة المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية، كما أن معظم العاملين بها من أصحاب التكوين الاقتصادي والقانوني وتنقصهم الدراية بقواعد الفقه الإسلامي؛
- إهمال هيئة الرقابة الشرعية للدور التثقيفي للعاملين في المصارف الإسلامية، الأمر الذي ساهم في وجود جيل من العاملين في المصارف الإسلامية تنقصهم الدراية المصرفية الإسلامية.

كما أوصى الباحث في الأخير بضرورة وجود هيئة عليا متخصصة في المصارف الإسلامية ذات أهلية عالية تضع المعايير وتراقب تطبيقها وتعرض عليها الحالات المستجدة لتبدي رأيها الشرعي حولها، وكذا تكوين لجنة خبراء على مستوى عالي من الكفاءة والخبرة الشرعية والمصرفية لإعداد دراسة مرجعية وصياغة دليل عمل للتدقيق الشرعي.

❖ دراسة ريان مسعودة، **دور التدقيق الشرعي في تفعيل أداء المصارف الإسلامية** _حالة مصرف البركة الجزائري_ وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق بجامعة عمار ثليجي، الأغواط، السنة الجامعية 2012-2013، حيث هدفت الدراسة إلى استعراض مفهوم التدقيق الشرعي وأهميته وآلية عمله في المصارف الإسلامية وإبراز التحديات التي تواجهه لمواكبة الصيرفة العالمية وكذا واقع عمل التدقيق الشرعي في الجزائر بالإشارة إلى مصرف البركة الجزائري، حيث تمت معالجة هاته المحاور من خلال استعراض نظريات التدقيق والرقابة الشرعية إلى جانب الدراسة العلمية التطبيقية التي خصصت لدراسة صيغة التمويل بالمرابحة بمراحل تطبيقه في مصرف البركة ثم تنفيذ عملية التدقيق الشرعي.

خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج نذكر منها:

- إعتبار التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية لما له من دور في تفعيل العمل المصرفي الإسلامي؛
- لا يوجد تعارض بين التدقيق الشرعي وأجهزة الرقابة المختلفة الأخرى في المصارف الإسلامية بل يعتبر وجوده تكميليا لأداء رقابة فعالة فيما بينها؛
- يتم التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية طبقا لسلسلة من الإجراءات التنفيذية والتي تتم طبقا لخطط وبرامج تنفيذية وتوضح نتائجها في مجموعة من التقارير الدورية السنوية؛
- يساهم التدقيق الشرعي في تحسين وتطوير العمل المصرفي الإسلامي من خلال زيادة الثقة في المعاملات والخدمات المصرفية؛
- إن أنشطة ومهام المدقق الشرعي تؤدي إلى زيادة كفاءة عمليات التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية، وكذا كفاءة وخبرة المدققين الشرعيين بالإضافة إلى مؤهلاتهم الدينية يزيد من كفاءة تدقيق عمليات التمويل بالمرابحة.

المطلب الثالث: الدراسات باللغة الأجنبية

❖ دراسة Sheila Ainon Youssouf بعنوان:

Prospects of a Shariah Audit Framework for Islamic Financial Institutions in Malaysia

"آفاق المراجعة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا"

هدفت الدراسة إلى بيان أن المؤسسات المالية الإسلامية هي مؤسسات شرعية يتم مراجعة حساباتها ليس فقط على أدائها المالي، ولكن أيضا على مدى إلتزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتعليماتها، فضلا عن مدى إلتزامها بالمعايير الأخلاقية وعلى نطاق أوسع، وأكدت الدراسة أنه لا يوجد حاليا إطار مناسب لتنظيم ممارسة المراجعة الداخلية في مؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا تتلائم مع أحكام الشريعة الإسلامية، لذا أصدر المصرف المركزي الماليزي إطاراً للحوكمة الشرعية في ماليزيا (CBM-SGF) ألزم فيه المؤسسات المالية الإسلامية بإجراء المراجعة الداخلية الشرعية للمعاملات والعمليات ونظم المعلومات، وخاصة في مرحلة التنفيذ للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وشكل هذا تحديا للبنوك الإسلامية مما تطلب منها تدريب جيل جديد من المدققين الداخليين على علوم التدقيق الشرعي وأخلاقه إستنادا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، لكي يكون هؤلاء المدققون مؤهلين للقيام بالتدقيق الشرعي الداخلي، وعملت الدراسة على إلقاء الضوء على أهم المشاكل المستمرة المتعلقة بعدم كفاية إجراءات التدقيق الشرعي للعمليات التجارية والقضايا في المراجعة الشرعية السائدة، وقدمت الدراسة إطاراً للتدقيق الشرعي الداخلي باعتباره خطوة نحو تحقيق توحيد لممارسات التدقيق في المؤسسات المالية الإسلامية.

❖ دراسة Hicham Yaacob، بعنوان:

Issues and challenges of shari'ah audit in Islamic financial institutions: a contemporary view

"القضايا والتحديات التي تواجه التدقيق الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، نظرة معاصرة"

هدف البحث تقديم رؤية معاصرة للقضايا والتحديات التي تواجه التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، وفي الجهات التي لها علاقة بالتمويل الإسلامي خاصة المدققين الشرعيين، والمنظمين، وواضعي المعايير وهيئة الرقابة الشرعية (SSB)[1] علاوة على ذلك، أبرز البحث أربعاً من القضايا والتحديات الملحة التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، وهي ضرورة وجود أخلاقيات وأدبيات تتعلق بالتدقيق الشرعي خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، فضلا عن تقديم الحلول الممكنة لقضايا الإستقلالية الشريعة والمساءلة لمدققي الحسابات، مع بيان أثر إنعدام الكفاءة بين المدققين الشرعيين على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، وأخيرا بيان أهمية وجود مدققين شرعيين مستقلين، وعلى مستوى عالي من الكفاية المهنية في المؤسسات المالية الإسلامية، وأكد البحث أيضا ضرورة وجود نظام سليم وفعال لتدقيق المؤسسات المالية الإسلامية لضمان نموها بشكل صحيح وفق الأنظمة الشرعية المتبعة فيها، ويكون هذا عن طريق توفير آلية شرعية صحيحة لجميع جوانب أعمالها الإسلامية من حيث العقود وقواعدها وجميع منتجاتها التمويلية، وتوصل البحث إلى أن الفشل في توفير آلية شرعية صحيحة سيعرقل أهداف المؤسسات المالية الإسلامية وتحقيق مقاصدها الشرعية.

[1] Shari'ah Supervisory Board، هيئة الرقابة الشرعية

المطلب الرابع: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

أولا. من حيث الهدف:

هدفت الدراسات السابقة إلى تقييم فعالية الرقابة الشرعية وجهاز التدقيق الشرعي في تفعيل أداء المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى آفاق تطوير عمل التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، أما الدراسة الحالية فكان هدفها التعرف على دور التدقيق الشرعي في تفعيل وتعزيز الرقابة الداخلية.

ثانيا. من حيث عينة الدراسة:

إقتصرت بعض الدراسات السابقة على دراسة وتشخيص التدقيق الشرعي لنوع معين من الصيغ الإسلامية على مستوى المصارف الإسلامية، في حين اشتملت الدراسة الحالية على دراسة عمل جهاز التدقيق الشرعي ككل، ولعدة بنوك ومحاولة دراسة فعالية هيئات الرقابة الشرعية من خلال تشخيص عملها ودورها في ضبط أعمال المصرف.

ثالثا. من حيث المنهج:

إستخدمت الدراسات السابقة منهجية البحث الميداني والوصفي لهيئات الرقابة الشرعية، أما الدراسة الحالية فكانت دراسة وصفية تحليلية تهدف إلى التعرف على واقع ممارسة التدقيق الشرعي ودوره في تعزيز الرقابة الشرعية.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتحديد المفاهيم الأساسية لكل من التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية وكذا الرقابة الداخلية، بداية بتحديد المفاهيم الدقيقة المتعلقة بالرقابة الشرعية، ثم مرجعيته وموقعه في المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى آلية عمل التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية.

كما تطرقنا إلى هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها أهم مرجع للتدقيق الشرعي وعمل الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث أنها تعتمد في عملها على المعايير الشرعية التي تصدرها هاته الهيئة.

كما استعرضنا بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث حيث لاحظنا أن أغلبها يتصف بالطابع النظري العام مع ندرة البعد التطبيقي للتدقيق والشرعي والرقابة الداخلية كأداة للتسيير والتحكم في الأداء، وتحقيق الأهداف في إطار نظام متكامل.

الفصل الثانى

الدراسة التطبيقية

دراسة حالة:

- بنك البركة الجزائري
- مصرف السلام الجزائري

تمهيد:

نظرا لطبيعة الموضوع التي تقتضي محاولة إسقاط المعارف النظرية لنظم الرقابة الداخلية وكذا التدقيق الشرعي على الواقع العملي للمصارف الإسلامية العاملة بالجزائر، يسعى هذا الفصل إلى تعميق الدراسة النظرية السابقة بالتطبيقات العملية لنظم الرقابة الداخلية والمراجعة الشرعية من خلال دراسة تشخيصية تحليلية لبنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائري من خلال محاولة معرفة مدى توافق أو تعارض مختلف الأنظمة الرقابية (إدارية، محاسبية، شرعية) مع طبيعة العمل البنكي الإسلامي متمثلة في قرارات هيئة الرقابة الشرعية ومجال عمل التدقيق الشرعي بها وهل تنسجم هذه الأنظمة فيما بينها بما تؤدي إلى تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وبالتالي تحسين أداء البنكين، بنك البركة وبنك السلام الجزائريين.

ولتحقيق خصوصية الدراسة التطبيقية حاولنا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، كما يلي:

- **المبحث الأول: تقديم عام حول بنك "البركة" الجزائري وبنك "السلام" الجزائري؛**
- **المبحث الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي لبنك "البركة" الجزائري وبنك "السلام" الجزائري؛**
- **المبحث الثالث: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في تقييم نظام الرقابة الداخلي في المصارف الإسلامية.**

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري

يعد بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري من يمثلان تجربة المصارف الإسلامية التي تستمد أسس عملها من ضوابط الشريعة الإسلامية في الجزائر، غير أنهما ينشطان في بيئة تقليدية لا تراعي طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

وعليه سنحاول التعرف على المصارف الإسلامية محل الدراسة، بنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري.

المطلب الأول: مدخل للتعريف ببنك البركة الجزائري

يعد ظهور بنك البركة الجزائري حدثا مميزا في النظام المصرفي الجزائري، حيث أنه ليس شبيها بالبنوك التقليدية، وإنما هو بنك إسلامي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال ممارسة الأعمال المصرفية الأساسية بواسطة مجموعة من الصيغ الإسلامية.

الفرع الأول: نبذة عن مجموعة البركة المصرفية[1]:

أن مجموعة البركة المصرفية (ش. م. ب) مرخصة كمصرف جملة إسلامي من مصرف البحرين المركزي، ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك دبي. وتعتبر البركة من رواد العمل المصرفي الإسلامي على مستوى العالم حيث تقدم خدماتها المصرفية المميزة إلى حوالي مليار شخص في الدول التي تعمل فيها.

تقدم بنوك البركة منتجاتها وخدماتها المصرفية والمالية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء في مجالات مصرفية التجزئة، والتجارة، والإستثمار بالإضافة إلى خدمات الخزينة، هذا ويبلغ رأس المال المصرح به للمجموعة 1.5 مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع الحقوق نحو 2 مليار دولار أمريكي.

[1] الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية، http://www.albaraka.com/ar، تاريخ التصفح: 2016/04/23، 12:08

وللمجموعة إنتشار جغرافي واسع ممثلاً في وحدات مصرفية تابعة ومكاتب تمثيل في خمسة عشر دولة، حيث تدير أكثر من 600 فرع في كل من: تركيا، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، السودان، البحرين، باكستان، جنوب أفريقيا، لبنان، سورية، العراق والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مكتبي تمثيل في كل من إندونيسيا و ليبيا، (أنظر الملحق رقم 01، 02).

الجدول رقم (02):فروع مجموعة البركة المصرفية

البنك	سنة التأسيس	البنك	سنة التأسيس
البنك الإسلامي الأردني	1978م	بنك البركة الجزائري	1991م
بنك البركة، مصر	1980م	بنك البركة الإسلامي، باكستان	2000م
بنك البركة، تونس	1983م	بنك البركة، لبنان	2000م
بنك البركة، السودان	1984م	بنك البركة الإسلامي، البحرين	2000م
بنك البركة التركي للمشاركات	1989م	بنك البركة، سوريا	2007م
بنك البركة المحدود، جنوب إفريقيا	1989م	مكتب تمثيلي للمجموعة بإندونيسيا	2007م

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على الموقع الرسمي للمجموعة www.albaraka.com

الشكل رقم: (04): الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية:

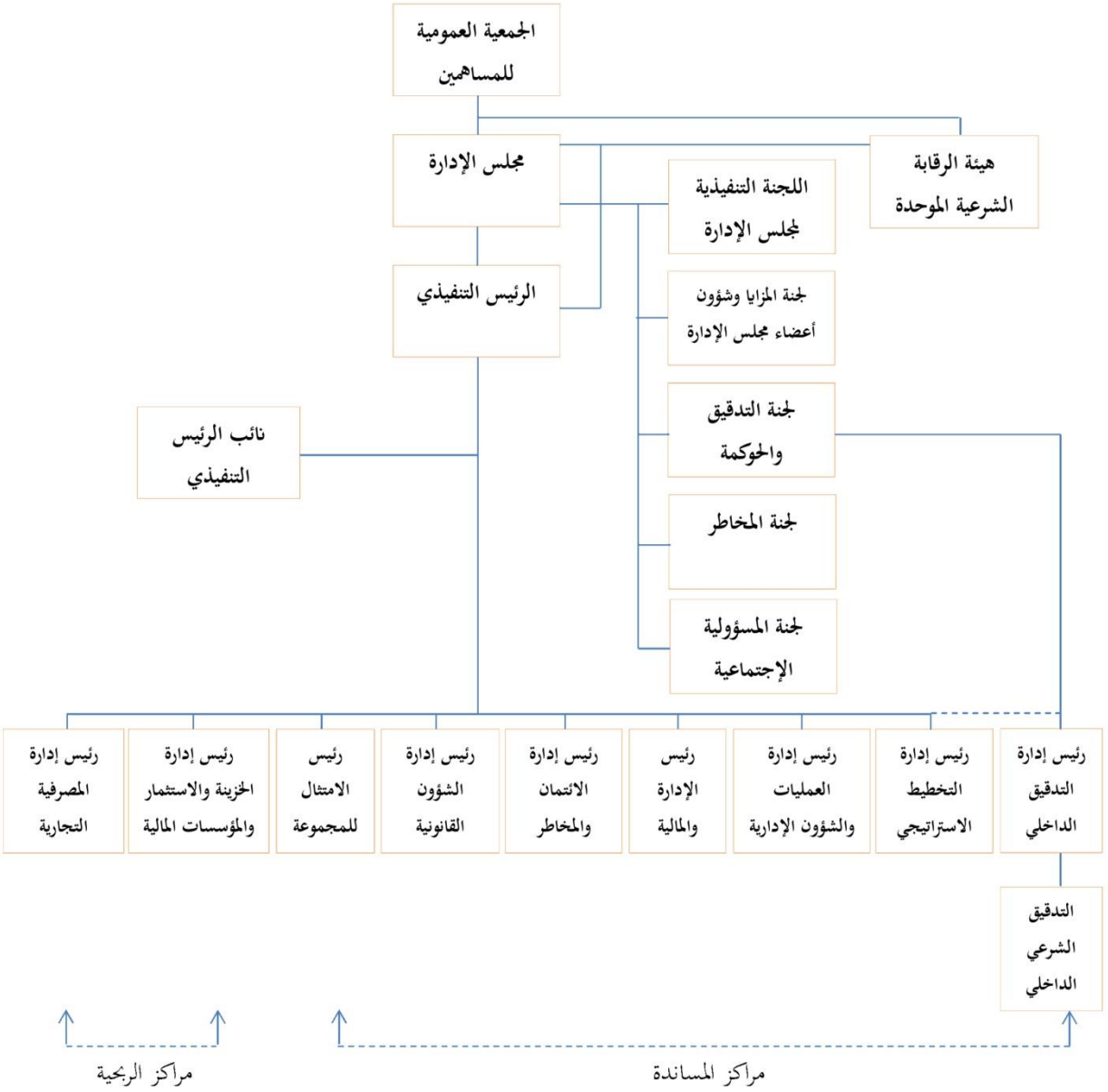

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية، 2015.

الفرع الثاني: تقديم بنك البركة الجزائري

أولا: تعريف بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام والخاص) يؤسس في الجزائر، أنشئ كشركة مساهمة ومعتمدة لدى بنك الجزائر، في إطار قانون النقد والقرض وتخضع نشاطاته البنكية لأحكام الشريعة الإسلامية.

يجمع بنك البركة الجزائري بين البنك التجاري وبنك الأعمال والإستثمار، حيث يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض لسنة 1990 بصفته الأولى وتنظم أعماله المادة 03 من الفقرة 19 من قانونه الأساسي بصفة الثانية.

وقد قام البنك منذ تأسيسه بالتركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر، مثل تمويل قطاعات الهاتف المحول والإنشاءات والأغذية والمواصلات التمويلية النفطية[1].

ثانيا: نشأة بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص)، أنشأ في 20 مايو 1991، برأس مال إجتماعي قدره 500،000،000دج، بدا أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

المساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) و شركة دلة البركة (السعودية)[2].

[1] بوضياف جهاد، **إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص87.

[2] الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، albaraka-bank.com/ar ، تاريخ التصفح: 2016/03/12، 22:13.

ثالثا: أهداف بنك البركة الجزائري

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تغطية الإحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والإستثمار وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية من خلال[1]:

- تحقيق ربح حلال من خلال إستقطاب الموارد وتشغيلها وفق صيغ إسلامية وتحقيق عوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة؛
- توفير التمويل اللازم لسد إحتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن الإستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية؛
- تطوير وسائل جلب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي؛
- القيام بكافة الأعمال الإستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين؛
- تطوير أشكال التعاون مع المصارف الإسلامية في كافة المجالات خاصة في مجال تبادل المعلومات والخبرات؛
- تطوير آفاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جودتها الاقتصادية والإجتماعية؛
- تشجيع الإدخار الفردي والمؤسساتي.

[1] بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي، الجزائر، 2014، ص 76

المطلب الثاني: مدخل للتعريف بمصرف "السلام" الجزائري

سوف يتم التطرق إلى مصرف السلام البحريني الذي يعتبر مصرف السلام الجزائري أحد فروعه ثم بعد ذلك تقديم مصرف السلام الجزائري

الفرع الأول: نبذة عن مصرف "السلام " البحرين:

يعتبر مصرف السلام–البحرين الذي يتخذ من مملكة البحرين مقرا له مصرفا إسلاميا ذو طابع حيوي ومتنوع.

بدأ مصرف السلام الذي تأسس في 19 يناير 2006 في مملكة البحرين برأس مال مدفوع قدره 120 مليون دينار بحريني (318 مليون دولار أمريكي) عملياته التجارية في 17 أبريل 2006 ويمارس المصرف نشاطه وفقا للمبادئ الإسلامية والإجراءات التنظيمية بالمصارف الإسلامية والتي يحددها مصرف البحرين المركزي.

يلتزم المصرف بتطبيق المعايير المصرفية العالمية مع الحرص على العمل بأعلى درجات الأمانة والشفافية والثقة، كما يبدي المصرف إلتزاما مماثلا بدوره كمؤسسة وطنية مختصة تسعى جاهدة لإضفاء قيمة على الرخاء الاقتصادي والإجتماعي للمجتمعات المحلية التي يستثمر ويعمل فيها[1].

الفرع الثاني: تقديم مصرف "السلام" الجزائري:

بدأ مصرف السلام الإسلامي الخاص ممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف (بنك) إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، ويقدر رأسمال مصرف السلام الذي تم افتتاحه في عام 2008 في الجزائر بـ 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار)، ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا، وضمن الخطط المستقبلية للمصرف فإنه يسعى لفتح فروع له عبر كامل التراب الجزائري.

[1] الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري ، www.alsalambahrain.com/_about_us ، تاريخ التصفح: 2016/03/24، 23:09.

بلغ عدد المساهمين في مصرف السلام 22 مساهما معظمهم من الإمارات العربية المتحدة، بينما ينتمي بقية المساهمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان، ويعتبر هذا المصرف، أحد فروع مصرف السلام الإماراتي، الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية.

1. نشأة مصرف السلام الجزائري:

تم الإعلان عن إنشاء مصرف "السلام" الجزائر بتاريخ 08 جوان 2006، وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار جزائري، تم رفعه سنة 2009 إلى10 مليار دينار جزائري[1].

إنطلق نشاط المصرف بداية من تاريخ 20 أكتوبر 2008، تتكون شبكته حاليا من ستة وكالات، كما يتطلع إلى فتح ثلاثة فروع أخرى خلال سنة 2016[2].

2. رسالة و مبادئ مصرف "السلام" الجزائر:

- **رسالة المصرف:**

أن نضع في متناول عملائنا خدمات مصرفية مواكبة للتطور الاقتصادي الجزائري، ملتزمين كل الإلتزام بأن نواجه التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدين في ذلك على أرفع معايير الجودة في الأداء، مع التركيز على تحقيق أعلى نسبة من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

[1] مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري**، الجزائر، 2012، ص29.
[2] الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري، المرجع السابق، تاريخ التصفح: 2016/03/24، 22:14.

- **رؤية المصرف:**

أن نكون الرواد في مجال الصيرفة الشاملة وذلك بتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة ومواكبة للتطور التكنولوجي لتلبية حاجيات العملاء وفقا لمبادئ وأعراف الشعب الجزائري حتى نحافظ على سمعتنا وثقة عملائنا.

- **قيم المصرف:**

- **التمييز:** إننا في مصرف السلام، الجزائر نتبنى التميز كثقافة جماعية وفردية كما ننشرها في محيطنا من خلال ما نقدمه لعملائنا من خدمات ذات جودة عالية؛
- **الإلتزام:** هو الشعور بالمسؤولية المباشرة عن تحقيق مسيرة النجاح وذلك بتلبية الحاجيات المعبر عنها من طرف التواصل الداخلي والخارجي أهم أولوياتها، لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائنا.

المبحث الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الكلي لبنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري

لدراسة نظام الرقابة الداخلي سنحاول في هذا المبحث تشخيص نظام الرقابة الداخلي الإداري والمحاسبي والشرعي لمصرفي البركة والسلام الجزائريين

المطلب الأول: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الكلي لبنك البركة الجزائري

الفرع الأول: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الإداري لبنك البركة الجزائري

أولا. الهيكل التنظيمي للبنك:

الشكل رقم: (05) الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري

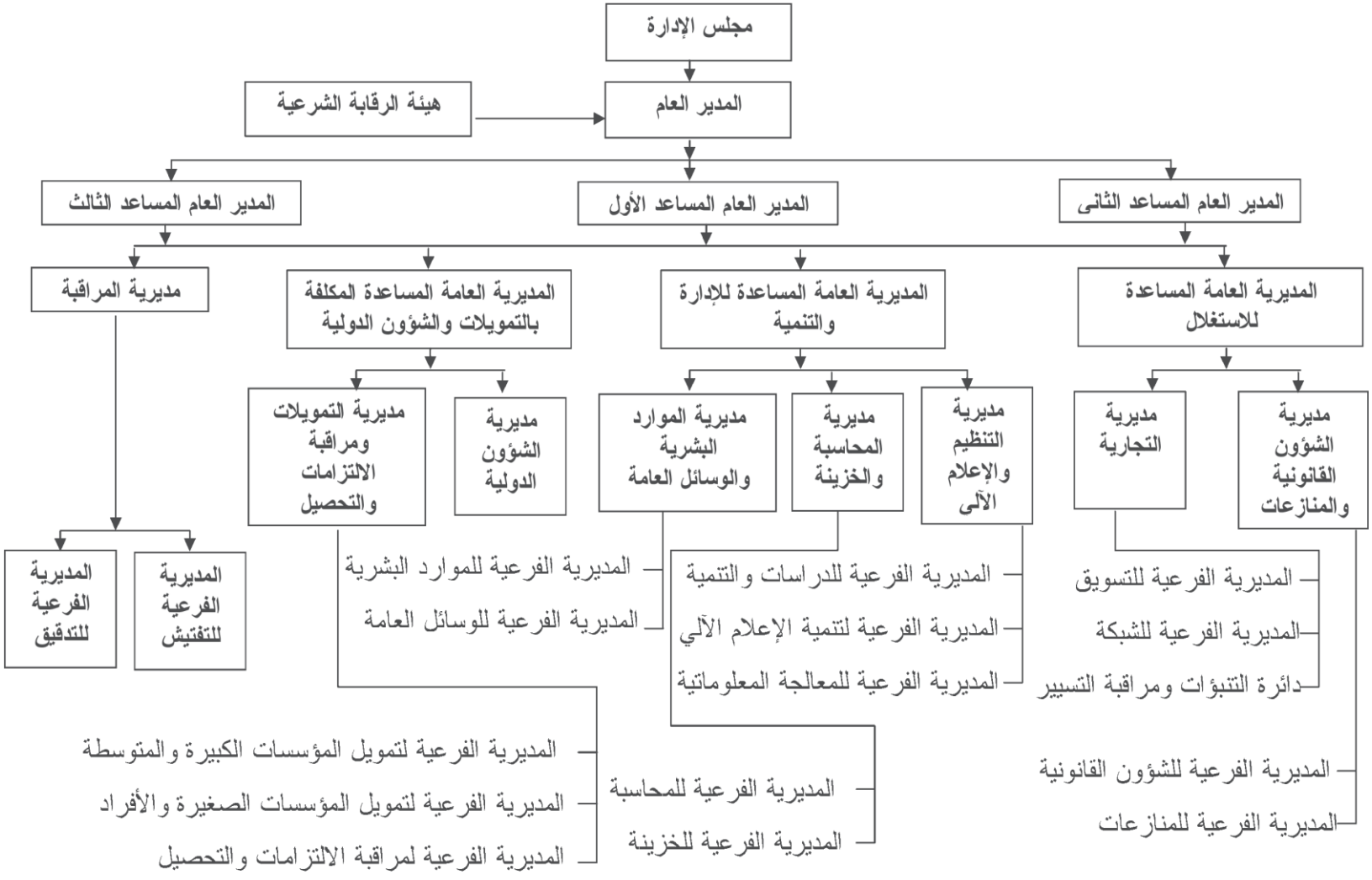

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على الوثائق الداخلية لبنك البركة – الجزائر–، 2014

ثانيا. تشخيص الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري:

فيما يلي شرح للهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري، ونلاحظ من خلاله أنه بنك وظيفي إستشاري، متكون من:

01- مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة حاليا من 10 أعضاء، نصفهم يمثلون بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والآخرين يقومون بتمثيل مجموعة البركة (المملكة العربية السعودية)، حيث يتولوا تعيين رئيس مجلس الإدارة.

يقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون البنك من خلال كافة السلطات والصلاحيات التي يملكها في التصرف في جميع الشؤون الإدارية والمالية باسم المؤسسة مباشرة أو عن طريق رئيس مجلس الإدارة.

كما يمكن لمجلس الإدارة بواسطة رئيس المجلس أن يخول للمديرية العامة للبنك بعضا من صلاحياته وسلطاته، ويمكن لمجلس الإدارة وضع حد لعمل أعضاء المديرية العامة في إطار إحترام الأحكام الواردة في عقد البنك وهذا بعد ما عينهم في وقت سابق بموجب سلطته وصلاحياته كما يقوم بتحديد أجور أعضاء المديرية العامة أو علاواتهم.

02- المديرية العامة

تتكون من مدير عام ينوب عنه خمسة مدراء عامين مساعدين والأمين العام، وكلهم معينين من طرف مجلس الإدارة وذلك باقتراح من طرف المدير العام . فالمديرية العامة تسير البنك وتقوم بمهامها تحت سلطة مجلس الإدارة وذلك بموجب توجيهاته و أوامره.

يقدم المدير العام تقريرا سنويا يعرض فيه الوضعية المالية للبنك وأيضا وضعية التسيير للسنة المالية السابقة، وهذا في إطار الصلاحيات المخولة له من طرف مجلس الإدارة، كما يقوم بتمثل البنك أمام الغير، ويمكنه تفويض سلطاته إلى أحد من مساعديه.

03- الأمانة العامة:

تحت سلطة و مسؤولية الأمين العام، و من أهم مهامها:

- ضمان اجتماعات و لقاءات المديرية العامة؛
- السهر على تطبيق القانون العام للبنك؛
- السهر على السير الحسن للتدفقات المحاسبية و المالية.

04- المديرية العامة المساعدة للشؤون الإدارية والتنمية:

المدير العام المساعد للإدارة والتنمية مكلف بموجب السلطات الممنوحة له بمثابة وتنسيق النشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة في ما يلي:

1. **مديرية الموارد البشرية والوسائل**: وهي موضوعة تحت سلطة مدير مركزي، وهي بدورها تتفرع إلى:

- المديرية الفرعية للموارد البشرية، المديرية الفرعية للوسائل العامة وتتمثل مهمة مدير الموارد البشرية والوسائل العامة في ما يلي:
  - إعداد وتطبيق مخطط التشغيل والتكوين الخاص بالمستخدمين؛
  - تسيير وصيانة الممتلكات العقارية والمنقولة للبنك؛
  - المشاركة في إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية للبنك.
- مدير التنظيم والإعلام الآلي: وتكون هي أيضا تحت سلطة مدير مركزي وتتمثل مهمة هذه المديرية في البحث وإنشاء وصيانة الأنظمة المعلوماتية.

05- المديرية العامة المساعدة للاستغلال:

ويندرج تحتها مديريتين هما:

- مديرية التسويق والشبكة: وهي موضوعة تحت سلطة مدير مركزي؛
- مديرية الشؤون القانونية والمنازعات: وهي موضوعة وتحت مسؤولية مدير مركزي وتتمثل المهمات.

06- المديرية العامة المساعدة المكلفة بالتمويل والشؤون الدولية :

يقوم المدير العام المكلف بهذه المديرية بمتابعة وتنسيق المهمات والنشاطات الخاصة بالهياكل المركزية التابعة له والمتمثلة في:

- مديرية التمويلات ومراقبة الإلتزامات:

هذه المديرية توجد تحت سلطة مدير مركزي ومهمتها تكمن في تمويل المؤسسات والأفراد، وهي بدورها تتفرع إلى:

- مديرية فرعية لتمويل المؤسسات الكبرى والمتوسطة والصغيرة والأفراد؛
- مديرية فرعية لمراقبة الإلتزامات والتحصيل؛
- مديرية الشؤون الدولية.

07- مديرية المراقبة:

تكون تحت مسؤولية مدير مركزي وتتمثل مهماتها الرئيسية في ما يلي:

- ضمان مراقبة جميع هياكل البنك وجميع العمليات التي قامت بها لتسيير المؤسسة؛
- تقييم درجة امن وفعالية إجراءات التسيير والتشغيل ومعالجة العمليات.

08- مديرية التفتيش العام:

هي تحت سلطة ومسؤولية مدير مركزي، من مهامها:

- المشاركة من تحسين البرنامج السنوي للرقابة الموضوع من طرف الإدارة العامة ؛
- إعداد تقارير مهمات التفتيش الداخلي والخارجي؛
- إقتراح الوسائل اللازمة لتحسين نوعية الخدمات؛
- إعداد تقارير حول تنظيم الرقابة الداخلية ومتابعة تطبيق التوصيات على أرض الواقع؛
- إقتراح الحلول اللازمة لإزالة التجاوزات المتكررة؛
- السهر على تطبيق واحترام إجراءات الوقاية من استعمال التمويلات في عملية تبييض الأموال.

09- لجنة التدقيق:

تتألف من ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين بينهم على الأقل عضو له خبرة في المحاسبة أو الإدارة المالية أو في التدقيق والمراجعة.

تقوم وحدة لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في ممارسة مهامه ودوره الرقابي لا سيما فيما يتعلق بما يلي:

- مؤهلات واستقلالية كل من مفوض المراقبة ووحدة التدقيق الداخلي؛
- الرقابة على سلامة البيانات المالية ومراجعة معايير الإفصاحات المعتمدة في المصرف؛
- كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية.

الفرع الثاني. تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لبنك البركة الجزائري:

سنحاول تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي بالإعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري المتضمنة القوائم المالية والسياسات المحاسبية.

1. قواعد عرض البيانات

يتم عرض القوائم والبيانات المالية لبنك البركة الجزائري وفقا لأحكام البنك المركزي الجزائري بخصوص الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية، واستنادا لأحكام البنك المركزي تتضمن القوائم المالية لبنك البركة الجزائري ما يلي:

قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، قائمة جدول حسابات النتائج، قائمة جدول التدفقات النقدية.

2. السياسات المحاسبية:

يتم تقييم وتسجيل أصول البنك وفق مبدأ القيمة التاريخية، طبقا للأسس العامة للنظام المحاسبي المالي، باستثناء الإستثمارات العقارية وأدوات أسهم وحقوق الملكية المدرجة في قائمة الدخل وأدوات الأسهم.

كما يتم إمساك الدفاتر المحاسبية للبنك بالدينار الجزائري وتقيد العمليات بالعملة الأجنبية في حسابات مختلفة مفتوحة بكل العملات، حيث تحول الأرصدة إلى الدينار الجزائري عند كل إقفال محاسبي، على أساس سعر الصرف المتوسط لكل عملة، الصادر من طرف بنك الجزائر المركزي عند تاريخ الإقفال.

3. أسس تجميع القوائم المالية:

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك إضافة إلى القوائم المالية الخاصة بالفروع التابعة له للسنة المالية الواحدة والمنتهية بـ 31 ديسمبر من كل سنة.

4. عرض القوائم المالية لسنتي 2014/2013

قمنا بتلخيص ما ورد في القوائم المالية للبنك المستخرجة من التقرير السنوي لسنة 2014 في جدول بيان لتطورات الأرقام الهامة:

الجدول رقم (03): ملخص أهم الأرقام المستخرجة من القوائم المالية لسنتي 2014/2013 بنك البركة الجزائري

الوحدة: مليون دج

البنود	سنة 2014	سنة 2013	الفارق بالقيمة	الفارق بـ %
مجموع الميزانية	162.772	157.073	5.699	3.6
حقوق الملكية	23.810	22.965	845	3.7
الودائع	131.175	125.435	5.740	4.6
التمويلات	80.627	63.354	17.273	27.3
خارج الميزانية	40.449	51.662	-11.213	-27.72
الإيراد المصرفي الصافي	7.473	7.760	-287	-3.7
الناتج الصافي	4.306	4.092	214	5.2

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2014

الشكل رقم (06): بيان لتطور أهم الأرقام لسنتي 2014/2013 بنك البركة الجزائري

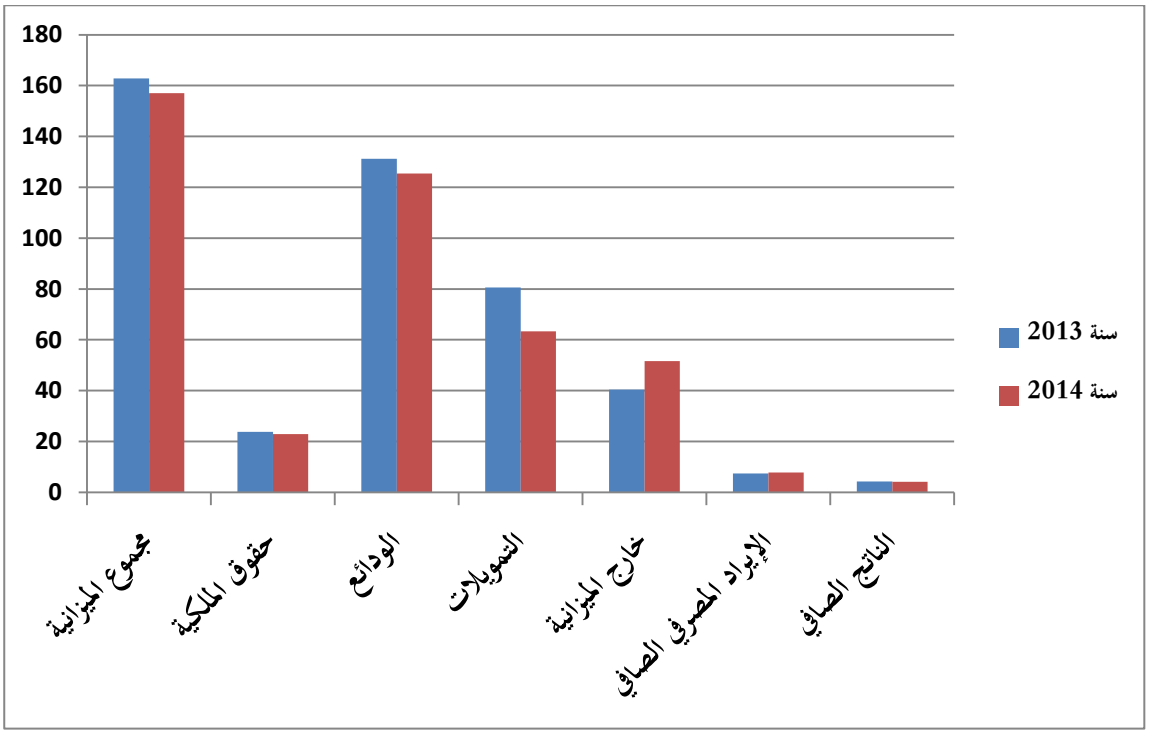

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري 2014.

مما سبق نلاحظ أن البنك حقق زيادة قدرها 5.699 مليون دج في مجموع الميزانية، أي بنسبة 3.6% زيادة مقارنة بالسنة المالية 2013، كما حقق زيادة قدرها 23.810 مليون دج في مجموع حقوق الملكية، أي زيادة بنسبة 3.7% مقارنة بسنة 2013.

أما موارد الزبائن فقد بلغت في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الإدخار والودائع لأجل 131.175 مليون دج، مسجلة زيادة مقارنة بالسنة المالية 2013 قدرها 5.740 مليون دج، أي زيادة بنسبة 4.6%.

كما حقق البنك إرتفاع في رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 17.273 مليون دج أي زيادة بنسبة 27.3% مقارنة بالسنة المالية 2013 لتستقر في حدود 80.627 مليون دج نهاية سنة 2014.

كما قدر رصيد خارج الميزانية بـ 51.662 مليون دج، مقابل 40.449 مليون دينار جزائري بالنسبة لسنة 2013، أي إنخفاض يقدر بـ 11.213 مليون دج بنسبة 27.72% .

أما نتيجة السنة المالية فقد بلغت 4.306 مليون دج سنة 2014، مقابل 4.092 مليون دج بالنسبة لسنة 2013، أي بزيادة قدرها 214 مليون دج، ما يعادل نسبة نمو 5.2%.

5. الرقابة المحاسبية في بنك البركة الجزائري

في إطار ممارسة الرقابة والمتابعة في التسجيلات المحاسبية وتجميع وإعداد القوائم المالية وفق ما يلي:

- **المراقبة الدائمة:**

تعتمد على فريق من المراقبين، كل واحد منهم مكلف بمراقبة فرع (أو فرعين صغيرين) بصفة دائمة حسب مناهج محددة مسبقا.

- **المراقبة الدورية:**

وفقا للبرنامج السنوي للمراقبة المعتمد من طرف لجنة التدقيق، فإن تدخلات المفتشية العامة والتدقيق، سواء على مستوى شبكة الإستغلال أو على المستوى المركزي أخذت أشكالا متنوعة ما بين مهمات شاملة، مهمات موضوعية، ومهمات إسناد لعمليات المراقبة التي تقوم بها الهيئات الخارجية.

الفرع الثالث: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الشرعي لبنك البركة الجزائري

1. صيغ التمويل المستخدمة في بنك البركة الجزائري:

يعمل بنك البركة جاهدا من أجل تلبية حاجيات تمويل الزبائن، ولهذا الغرض يقترح البنك عدة منتجات مالية، التي تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، سيتم تلخيص أهمها في الجدول التالي

الجدول رقم (04): الصيرفة الإسلامية لبنك البركة الجزائري (صيغ التمويل)

الصيغة التمويلية	تعريفها
المرابحة	وهي عملية بيع بثمن الشراء مضاف إليه هامش الربح معروف ومتفق عليه بين المشتري و البائع (البيع بربح معلوم).
الإجارة أو الاعتماد الايجاري	هو عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر، و يتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا.
السلم	هو عملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع، و خلافا للمرابحة لا يتدخل البنك بصفته بائع لأجل للسلع المشتراة بطلب من عميله، ولكن بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا.
الاستصناع	هو عقد مقاولة الذي من خلاله يطلب الطرف الأول (المستصنع) من الطرف الثاني يدعى (الصانع) بصنع أو بناء مشروع يضاف إليه ربح يدفع مسبقا بصفة مجزأة أو لأجل.
المشاركة	هي مساهمة بين طرفين أو أكثر في رأسمال مؤسسة، مشروع أو عملية مع توزيع النتائج (خسارة أو ربح).

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري، 2016.

2. الأساس القانوني للرقابة الشرعية في البنك:

باطلاعنا على القانون الأساسي لبنك البركة الجزائري لم نجد نصا صريحا يدل على اعتماد المراقب الشرعي للقيام بعمليات الرقابة، ولكن الأساس المعتمد في ذلك هو المادة السادسة منه، والتي تؤكد على وجوب إلتزام البنك في جميع معاملاته وأنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية، وتخص بالذكر إجتناب الربا أخذا وعطاءا.

3. مهام المراقب الشرعي لبنك البركة:

في إطار اهتمام بنك البركة الجزائري بممارسة الحكومة المؤسساتية السليمة، وبناء على توصيات مجموعة البركة المصرفية قام البنك بتشكيل لجنة التدقيق في سنة 2004، كما تم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية سنة 2008[1].

أولا: هيئة الرقابة الشرعية:

تعين الجمعيات العمومية العادية للبنك هيئة تسمى (هيئة الرقابة الشرعية) لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أشخاص ويكون رأيها ملزمًا للبنك الإسلامي، وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بما يلي:

- مراقبة أعمال البنك وأنشطته من حيث إلتزامها بالأحكام الشرعية؛
- إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال البنك وأنشطته؛
- النظر في أي أمور تكلف بها وفقًا لأوامر البنك المركزي الصادرة لهذه الغاية؛
- إبداء الرأي الشرعي لمجلس الإدارة والمدير العام فيما يختص بمعاملات البنك.

[1] مجموعة البركة المصرفية، **التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية**، البحرين، 2013، ص 14.

ثانيا: لجنة التدقيق الشرعي

إن الهدف الأساسي من التدقيق الشرعي هو التأكد من أن إدارة المصرف أدت مسؤوليتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية.

يقوم المدقق الشرعي بحصر جميع أنشطة المصرف وإعداد دليل رقابة شرعية لها ولإجراءاتها، كما يقوم بإعداد إستمارات فحص شرعي لجميع الأنشطة التي يقوم بها المصرف وفروعه وإعداد خطة رقابة وتدقيق شرعي سنوية شاملة لجميع أنشطة المصرف وفروعه إضافة لمتابعة تطبيق الإدارات والأقسام المعنية لجميع ما يصدر عن هيئة الرقابة.

المطلب الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الكلي لمصرف السلام الجزائري:

سيتم تشخيص نظام الرقابة الداخلي الإداري والمحاسبي والشرعي لمصرف السلام الجزائري

الفرع الأول: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الإداري لمصرف السلام الجزائري:

1. الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري:

الشكل رقم: (07) الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري

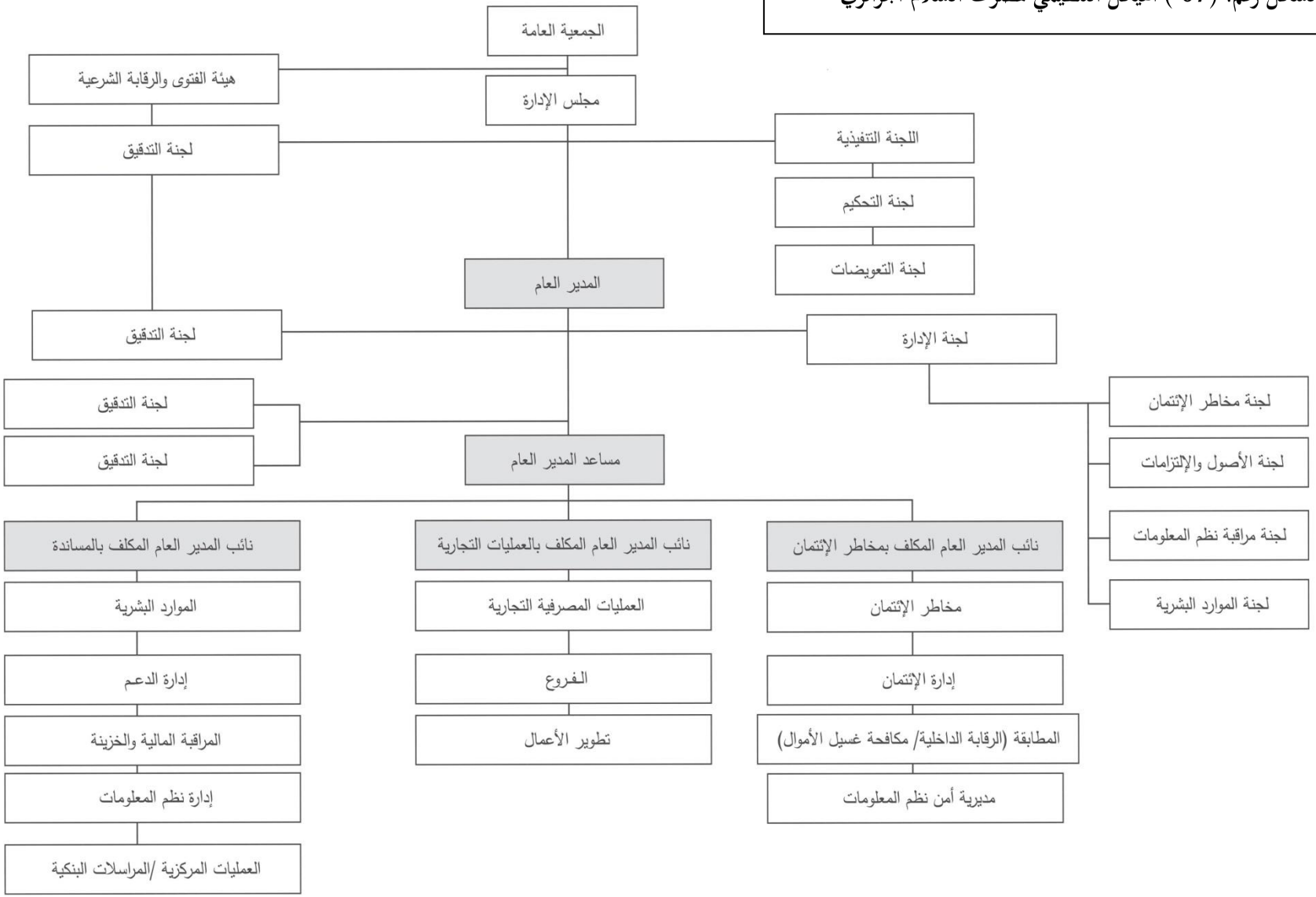

المصدر: الوثائق الداخلية لمصرف السلام – الجزائر–، 2014

و الآتي شرح للهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائري:

1. مجلس الإدارة:

يتكون مجلس الإدارة حاليا من 06 أعضاء، يقومون بتعيين رئيس مجلس الإدارة، يقوم مجلس الإدارة بتسيير شؤون المصرف بواسطة صلاحياته الواسعة، كما يقوم بصفة دورية بمراجعة تشكيله والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس.

2. المديرية العامة:

تتكون من المدير العام ومساعد المدير العام وثلاثة مدراء عامين مساعدين، يعينون من طرف مجلس الإدارة باقتراح من المدير العام، حيث تقوم المديرية العامة بتسيير شؤون البنك تحت سلطة مجلس الإدارة، حيث يفوض مجلس الإدارة صلاحيته في إدارة المصرف للمدير العام الذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والإستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

3. اللجنة التنفيذية:

تقوم باتخاذ قرارات حول أية مسائل معلقة بين اجتماعات مجلس الإدارة، وكذا مراجعة واستعراض تقارير الإدارة والتطورات التنظيمية والاستراتيجية، إستعراض واعتماد مقترحات الإئتمان ومخاطر السوق المتجاوزة لحدود سلطة اللجان المختصة، مراجعة الإجراءات المتبعة من قبل الإدارة التنفيذية بخصوص القروض المتعثرة.

4. نائب المدير العام المكلف بالمساندة

يشرف على قسم الموارد البشرية والخدمات، قسم الشؤون المالية، قسم تقنية المعلومات والبيانات الإحصائية،.. الخ تتمثل مهمته في تنفيذ السياسات والخطط الإستراتيجية والتشغيلية والإشراف على العمليات الرئيسية لإدارة الخدمات المساندة وتقديم الدعم المالي والبشري والتقني والخدمات العامة للأقسام الأخرى.

5. لجنة المكافئات

تقدم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة سواء حول سياسية المكافآت والمكافآت الفردية للرئيس التنفيذي وكبار المدراء الآخرين، تقييم أداء الإدارة العليا في ضوء أهداف المصرف، تقديم توصيات إلى المجلس من وقت لآخر بالتغيرات التي تعتقد اللجنة أنه من المرغوب فيها بما تتعلق بحجم المجلس أو أي لجنة من لجان المجلس.

6. لجنة الاستثمارات

تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والإستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل، كذلك تتولى اللجنة مسؤولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.

7. لجنة التدقيق الداخلي:

تقوم اللجنة بدراسة ومراجعة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية، وتقوم بدراسة نتائج مراجعة التدقيق الداخلي، وتقوم بدراسة ردود الإدارة، وتؤمن التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين، وتقوم بمتابعة تداولات الأشخاص الرئيسيين وتؤمن حظر إساءة استخدام المعلومات الداخلية ومراعاة متطلبات الإفصاح، وتستعرض التقارير الدورية الخاصة بالمخاطر.

8. لجنة الحوكمة:

تشرف وتراقب تنفيذ إطار سياسة الحوكمة، تراجع بشكل سنوي إلتزام المصرف بأحكام وضوابط الحوكمة وكذلك بميثاق مجلس الإدارة ومواثيق اللجان الفرعية، تراجع بشكل سنوي إلتزام هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بميثاقها المعتمد.

9. لجنة الإئتمان والمخاطر

تتولى اللجنة إختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الإستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية، وبالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل إعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءاً لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.

الفرع الثاني. تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لبنك السلام الجزائري:

سنحاول تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لبنك السلام الجزائري للتعرف على سياساته المحاسبية وقوائمه المالية وقواعد عرض بياناته المالية بالإعتماد على تقاريره المالية السنوية.

1. قواعد عرض البيانات المالية:

يتم إعداد البيانات المالية للبنك، وفقا لأحكام نظم بنك الجزائر المركزي المتضمن مخطط المحاسبات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية و المتضمن إعداد ونشر الكشوفات المالية للبنوك والمؤسسات المالية، كذلك المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

تتضمن البيانات المالية: قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، قائمة حسابات النتائج، قائمة جدول التدفقات النقدية، قائمة جدول تغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الإيضاحات حول البيانات المالية.

2. طرق التقييم العامة:

يتم تقييم وتسجيل أصول البنك بالقيمة التاريخية طبقا للأسس العامة للنظام المحاسبي المالي من جهة، ووفقا للتقديرات التي يقوم بها المصرف للطريقة ذات الأثر من بين طرق التقييم المتاحة.

- طبقا للنظام الساري، والذي ينبغي بموجبه إمساك الدفاتر المحاسبية للمصرف بالدينار الجزائري، تقيد العمليات بالعملة الأجنبية في حسابات مختلفة، مفتوحة بكل العملات، حيث تحول الأرصدة إلى الدينار الجزائري عند كل إقفال محاسبي، على أساس سعر الصرف المتوسط لكل عملة الصادر من طرف بنك الجزائر عند تاريخ الإقفال؛
- تتم عملية إعادة تقييم وضعيات الصرف يوميا، ويقيد الفرق في حساب النتائج.

3. عرض القوائم المالية لسنتي 2014/2013

سنقوم بعرض ملخص عن تطورات الأرقام الهامة بالقوائم المالية للبنك:

الجدول رقم (05): ملخص أهم الأرقام المستخرجة من القوائم المالية لسنتي 2014/2013 لمصرف السلام الجزائري

الوحدة: الاف دج

البنود	سنة 2013	سنة 2014	الفارق بالقيمة	الفارق بـ %
مجموع الميزانية	39,309,089.00	36,309,089.00	3,000,000.00-	-8.26
صافي تغير أموال الخزينة	-533,664.00	1,195,450.00	1,729,114.00	144.64
الأموال الخاصة	10,000,000.00	10,000,000.00	-	-
الودائع	23,931,685.00	19,450,948.00	4,480,737.00-	23.04
التمويلات	27,591,224.00	22,612,198.00	4,979,026.00-	22
خارج الميزانية	28,225,919.00	20,839,615.00	7,386,304.00-	-35.44
الإيراد المصرفي الصافي	4,021,811.00	2,859,401.00	1,162,410.00-	40.65
الناتج الصافي	1,266,660.00	1,383,314.00	116,654.00	8.43

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في التقرير السنوي للبنك 2014.

الشكل رقم (08): بيان لتطور أهم الأرقام لسنتي 2014/2013 بنك البركة الجزائري

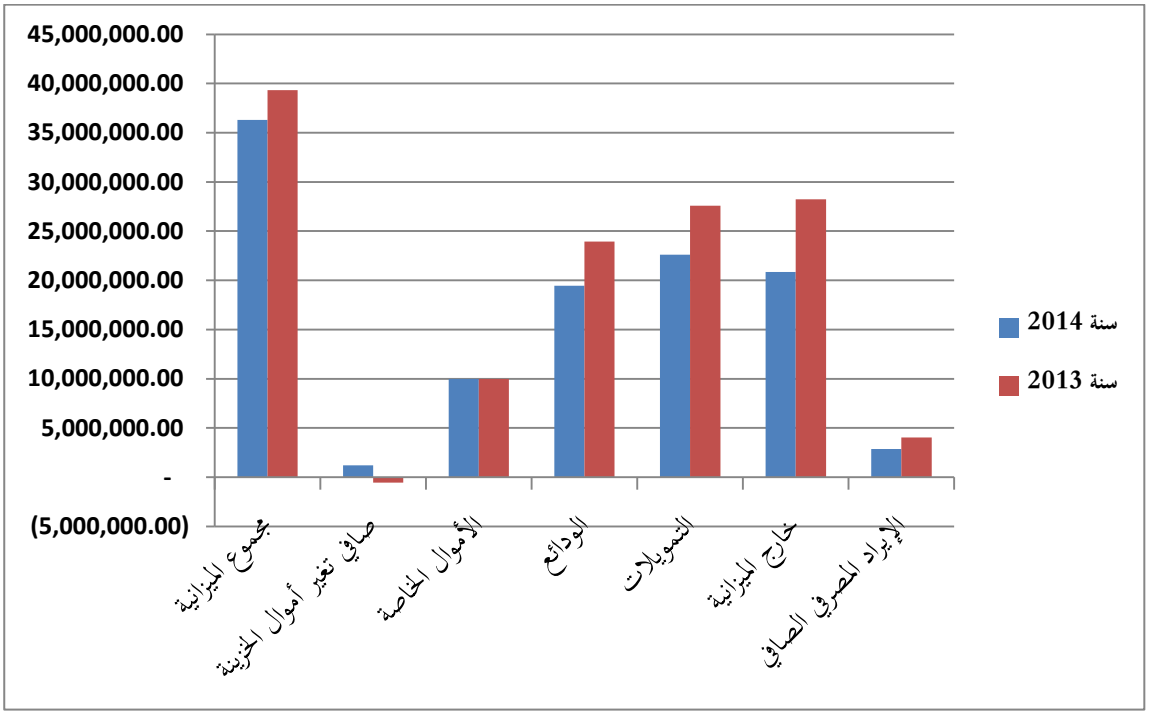

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة في التقرير السنوي للبنك 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن البنك سجل نقصان قدره 3.000.000 دج في مجموع الميزانية، اي بنسبة 8.26- نقصان، مقارنة بالسنة المالية 2013، كما حقق زيادة في أموال الخزينة قدرها 1.729.114 دج دون تغيير في الأموال الخاصة التي بقيت على حالها بمبلغ 10.000.000دج.

أما مجموع الودائع فقد بلغت 19.450.948دج، مسجلة انخفاضا مقارنة بالسنة المالية 2013 قدره 4.480.737دج أي إنخفاض بنسبة 23%.

كما حقق البنك إرتفاعا في رصيد التمويلات بمبلغ 4.979.026دج، أي زيادة بنسبة 22% مقارنة بالسنة المالية 2013. أما رصيد خارج الميزانية فقد قدر بـ: 20.839.615 دج، مقابل 28.225.919 للسنة المالية 2013، أي انخفاض قدره 7.386.304دج بنسبة 35.44%-

أما الناتج البنكي (الإيراد المصرفي الصافي) فقد سجل انخفاضا سنة 2014 بـ 1.162.410دج حيث حقق البنك سنة 2014 إيراد صافي قدره 2.859.401 بنسبة انخفاض 40.65%، غير أن نتيجة السنة المالية كانت إيجابية مقارنة بالسنة المالية 2013، حيث سجل زيادة قدرها 116.654دج، بمعدل نمو 8.43%.

4. الرقابة المحاسبة في بنك "السلام" الجزائري

تتم ممارسة الرقابة والمتابعة على أنشطة التسجيلات المحاسبية وإعداد القوائم المالية على ثلاثة مستويات وفق مبدأ الفصل بين الرقابة الآنية والدورية على النحو التالي:

- الرقابة الأولية أو الرقابة من الدرجة الأولى: وهي الرقابة التي تؤديها الوحدات العملياتية حيث ترتكز على مبدأ الفصل بين المهام وفقا لإجراءات عملية واضحة ومعدة مسبقا؛
- الرقابة المستمرة: تتمثل في عملية الرقابة الدائمة على الأنظمة المحاسبية للمصرف، وتتم عن طريق المراجعة اليومية لعمليات الفروع والإدارات؛
- التدقيق الداخلي: يقع في المستوى الأعلى للرقابة، حيث يغطي كل أنشطة المصرف وهياكله وينفذ عبر مهمات الرقابة.

الفرع الثالث: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الشرعي لمصرف "السلام" الجزائري

1. صيغ التمويل المستخدمة في مصرف السلام الجزائري:

تنقسم صيغ التمويل في مصرف السلام الجزائري كغيره من المصارف الإسلامية بحسب العقود المستخدمة فيها، حيث نجد عقود المعاوضات وعقود المشاركة كما سيتم سردها في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): صيغ التمويل الإسلامية المطبقة في مصرف السلام الجزائري

الصيغة التمويلية	تعريفها
عقد المرابحة للآمر بالشراء	هي عملية شراء المصرف لسلعة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناءً على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.
عقد الإيجار	هو عقد بين المصرف والمتعامل يؤجر المصرف بمقتضاه عينا موجودة في ملك المصرف عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد.
عقد المضاربة	هي عقد بين طرفين يدفع من خلاله رب المال مبلغا من المال للمضارب للمتاجرة به مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما اشترطا، فإن خسر دون تعد ولا تقصير ولا مخالفة فالخسارة تقع على المصرف وحده ولا يخسر المضارب إلا جهده وعمله.
عقد المشاركة	هو عقد بين طرفين أو أكثر يقدم كل منهما حصة مالية ويتكون من الحصتين رأسمال الشركة.
عقد الإستصناع	هو عقد بين المصرف والمتعامل يتعهد فيه المصرف بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد على أن تسلم في تاريخ معيّن (ويكون المصرف هنا صانعا والمتعامل مستصنعا)، ويقوم المصرف بإبرام عقد استصناع مواز مع طرف ثالث (عقد مقاولة) يكون فيه المصرف مستصنعا والمقاول صانعا.
عقد السلم	بيع السلم عبارة عن شراء سلعة موصوفة في الذمة بثمن مقبوض في الحال وبشروط خاصة يتم فيها توكيل المصرف المتعامل ببيع السلعة بعد قبضها.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على الموقع الرسمي لمصرف السلام الجزائري،2016

www.alsalamalgeria.com

2. بيئة الرقابة الشرعية بمصرف السلام الجزائري

يقوم بتوجيه المصرف هيئة للرقابة الشرعية مكونة من خمسة أعضاء لهم الدراية الكافية بالعلوم الشرعية، وتقوم الهيئة بمراجعة أنشطة المصرف لضمان مطابقة جميع المنتجات والإستثمارات تماما مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، كما يجتمع أعضاء الهيئة ما لا يقل عن أربعة مرات سنويا.

3. طبيعة عمل الرقابة الشرعية بمصرف السلام الجزائري

نظرا لأهمية التقيد بمبادئ الشريعة الإسلامية في العمليات التي يؤديها المصرف، فإن نشاط الرقابة الشرعية يرتكز على ما يلي:

- فحص العمليات التي يقوم بها المصرف والتدقيق عليها وتقييم مدى إلتزام المصرف بالفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتقيده بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تقديم تقارير كتابية إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تتضمن نتيجة فحص عمليات المصرف والتدقيق عليها والمقترحات بشأن ما يجب إجراؤه من تصحيحات وتحسينات؛
- متابعة تنفيذ الفروع والإدارات المعنية للتوصيات المتعلقة بالأمور الشرعية الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية؛
- تدريب الموظفين في مجال التمويل الإسلامي وتوسيع معارفهم للتمكن من تقديم أحسن خدمة لعملاء المصرف.

المبحث الثالث: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية:

يعد التدقيق الشرعي عبارة عن عمل، وكل عمل لابد أن يعتريه بعض النقص، فالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الجزائرية لا شك أنه فعال في جوانب عدة، لكنه يختلف باختلاف التطبيق واختلاف الأفراد الذين يطبقونه حسب كل بنك، فتأتي دراستنا هنا لتسليط الضوء على فعالية التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الجزائرية، وبالتحديد بنكي البركة والسلام باعتبارهما البنكان الإسلاميان في الجزائر والمعنيين بالدراسة ومدى مساهمته في تقييم وتحسين نظام الرقابة الداخلي باعتبار التدقيق الشرعي الداخلي أحد مكونات الرقابة الداخلية، إلى جانب الرقابة المحاسبية والإدارية.

المطلب الأول: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري

الفرع الأول: معايير تحليل فعالية التدقيق الشرعي:

للحكم على فعالية التدقيق الشرعي، ينبغي وضع أسس ومعايير لإصدار حكم منطقي بعيدا عن التوقعات والحكم العام، حيث يتم قياس فعالية التدقيق الشرعي بالأسس التالية[1]:

1. وجود الإستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي، أي إبتعاد التدقيق الشرعي عن كل ما يؤثر على الكفاءة والموضوعية في أداء أعماله؛
2. وجود السلطات الإشرافية وما في حكمها لإكمال الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية؛
3. وجود القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى ممارسي التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية.

[1] أحمد عبد الله العومي، **واقع الرقابة الشرعية في الكويت، النشأة، الإنجازات والعثرات، الطموحات والصعوبات**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للمدققين الشرعيين، 04 ماي 2009، الكويت، ص 07.

ولمحاول إسقاط ودراسة هاته المعايير والأسس على البنكين محل الدراسة قمنا بتصميم استقصاء لتشخيص فعالية التدقيق الشرعي على النحو التالي:

1. **المحور الأول: وجود الإستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي**

- هل يتمتع العاملون في مجال التدقيق الشرعي بالاستقلالية ؟
- هل تتبع إدارة التدقيق الشرعي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في البنك ؟
- هل يمنح مجلس الإدارة المدقق الشرعي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة عالية ؟

2. **المحور الثاني: وجود سلطات إشرافيه وما في حكمها لإكمال الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية**

- هل تخضع عمليات التدقيق الشرعي للتقييم من خلال جهات خارجية بشكل دوري؟
- هل يقوم المدقق الشرعي برفع تقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها؟

3. **المحور الثالث: وجود القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى أغلبية ممارسي التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية**

- هل يتمتع العاملين في التدقيق الشرعي بالتأهيل العلمي والخيرة الكافية بشكل جيد؟
- هل يحرص المدقق الشرعي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته؟

الفرع الثاني: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري

قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة الموارد البشرية للبنك، حيث قدم لنا الملاحظات التالية فيما يخص التدقيق الشرعي حيث كانت إجابته على الأسئلة المقدمة على النحو التالي:

الجدول رقم (07): الإستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري

المحور الأول: وجود الإستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي		
السؤال	الإجابة	الملاحظة
هل يتمتع العاملون في مجال التدقيق الشرعي بالإستقلالية ؟	نعم	/
هل تتبع إدارة التدقيق الشرعي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في البنك ؟	نعم	/
هل يمنح مجلس الإدارة المدقق الشرعي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة عالية ؟	نعم	/

تحليل المحور الأول: وجود الاستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي

بالاعتماد على الإجابة المقدمة من طرف رئيس مصلحة الموارد البشرية لبنك البركة الجزائري وكذلك ما ورد في التقارير السنوية والهيكل التنظيمي للبنك توصلنا للتحليل التالي:

– لا يوجد تفرقة بين التدقيق الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية، حيث هناك تداخل في المهام وعدم تحديد مهام كل منهما حسب ما قدمه رئيس مصلحة الموارد البشرية للبنك؛

– تحليل إستقلالية التدقيق الشرعي في البنك مرتبط بموقعه في الهيكل التنظيمي للبنك، وباعتبار أن جهاز التدقيق الشرعي هو الجانب العملي أو الوجه التطبيقي لهيئة الرقابة الشرعية لاحظنا من خلال الهيكل التنظيمي للبنك أن هيئة الرقابة الشرعية مرتبطة بالمديرية العامة للبنك وهذا يمنح الهيئة إستقلالية في أعمالها، أما عن التدقيق الشرعي فلا وجود لقسم أو مصلحة التدقيق الشرعي حيث أن القائم بأعمال التدقيق الشرعي هو شخص واحد تابع لهيئة الرقابة الشرعية يقتصر عمله على التأكد من مطابقة القواعد الأساسية لمعاملات المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم (08): الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية من طرف السلطات الإشرافية في بنك البركة الجزائري

المحور الثاني: وجود سلطات إشرافيه وما في حكمها لإكمال الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية		
السؤال	**الإجابة**	**الملاحظة**
هل تخضع عمليات التدقيق الشرعي للتقييم من خلال جهات خارجية بشكل دوري؟	نعم	مقتصرة على مجموعة البركة المصرفية فقط
هل يقوم المدقق الشرعي برفع تقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها؟	نعم	تقارير داخلية ترفع لهيئة الرقابة الشرعية

تحليل المحور الثاني

البنك ليس له مراجعة شرعية خارجية مرتبطة بالجهات الإشرافية كالبنك المركزي، لغياب قوانين تنظم الرقابة الشرعية في النظام المصرفي الجزائري، كذلك أن تقارير المدقق الشرعي تقارير داخلية فقط ترفع إلى هيئة الرقابة الداخلية غير أن هناك تقارير دورية ترفع لمجموعة البركة المصرفية حيث أنها لا تعتبر جهة إشرافيه للبنك فهي رقابة استشارية مكملة حيث يتم الرجوع إليها في القضايا الصعبة والمسائل الأساسية، الأمر الذي أدى إلى ضعف التدقيق الشرعي لاقتصاره على تقارير داخلية صادرة من داخل البنك (إدارة تابعة للبنك من الناحية الإدارية والمالية).

الجدول رقم (09): توافر القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى أغلبية ممارسي التدقيق الشرعي في بنك البركة الجزائري

المحور الثالث: وجود القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى أغلبية ممارسي التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية		
السؤال	**الإجابة**	**الملاحظة**
هل يتمتع العاملون في التدقيق الشرعي بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية بشكل جيد؟	لا يوجد	/
هل يحرص المدقق الشرعي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته؟	لا يوجد	/
هل يتم عقد دورات تدريبية مستمرة ودورات متخصصة كافية للمدققين الشرعيين في أصول التدقيق والمراجعة الإسلامية؟	لا يوجد	/

تحليل المحور الثالث:

من أهم المشاكل التي تحول دون تطوير عمل إدارات الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية عموما هو عدم توافر الكوادر البشرية الكافية والقادرة على القيام بهذا العمل، وهذا المشكل لم يستثنى منه بنك البركة الجزائري، حيث لا يوجد به سوى مراقبي شرعي وحيد إذن فمن المستحيل على شخص واحد أن يلتزم بمتابعة جميع الفروع وكذلك العمليات والتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة، لذلك نجد أن عمل هيئة الرقابة الشرعية يقتصر على مراجعة العقود فقط.

ويعود سبب هذا إلى غياب التأهيل العلمي والخبرة الكافية لدى العاملين بالبنك، وكذلك عدم الاهتمام الكافي من طرف إدارة البنك بالتأهيل العلمي بإهماله للجانب التكويني والتدريبي في مجال المعاملات الشرعية والمحاسبة الإسلامية.

الفرع الثالث. تحليل فعالية التدقيق الشرعي في مصرف "السلام" الجزائري:

قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة التدقيق الداخلي لمصرف السلام الجزائري، حيث قدم لنا الملاحظات التالية فيما يخص التدقيق الشرعي على مستوى البنك، من خلال اجابته على الأسئلة المقدمة على النحو التالي:

الجدول رقم(10): الاستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي في مصرف "السلام" الجزائري:

المحور الأول: وجود الاستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي		
السؤال	**الإجابة**	**الملاحظة**
هل يتمتع العاملون في مجال التدقيق الشرعي بالاستقلالية ؟	نعم	/
هل تتبع إدارة التدقيق الشرعي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في البنك ؟	نعم	/
هل يمنح مجلس الإدارة المدقق الشرعي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة عالية ؟	نعم	/

تحليل المحور الأول: وجود الاستقلالية الكافية لجهاز التدقيق الشرعي

بالإعتماد على الإجابة المقدمة من طرف رئيس مصلحة التدقيق الداخلي وكذلك ما ورد في التقارير السنوية والهيكل التنظيمي للبنك توصلنا للتحليل التالي:

من خلال الهيكل التنظيمي للبنك نجد أن هيئة الرقابة الشرعية مرتبطة بالجمعية العمومية للبنك وهذا يمنح الهيئة استقلالية في أعمالها، أما عن التدقيق الشرعي فهو قسم داخلي يتبع إدارة البنك من حيث التعيين والفصل، حيث يشرف على هذا القسم أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

الجدول رقم (11): المحور الثاني: الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية من طرف السلطات الإشرافية في مصرف "السلام" الجزائري

المحور الثاني: وجود سلطات إشرافيه وما في حكمها لإكمال الإطار المهني والتشريعي للرقابة الشرعية		
السؤال	**الإجابة**	**الملاحظة**
هل تخضع عمليات التدقيق الشرعي للتقييم من خلال جهات خارجية بشكل دوري؟	لا	لا وجود لرقابة شرعية خارجية للبنك.
هل يقوم المدقق الشرعي برفع تقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها؟	نعم	يتم رفع التقارير لهيئة الرقابة الشرعية في البنك فقط

تحليل المحور الثاني

لا وجود لمراجعة شرعية خارجية على أعمال البنك، لغياب اهتمام الجهات الإشرافية (البنك المركزي) بالرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية وعدم وجود قوانين تنظم العمل المصرفي الإسلامي، أما عن تقارير التدقيق الشرعي فتعتبر داخلية تتضمن نتيجة فحص عمليات المصرف والتدقيق عليها والمقترحات بشأن ما يجب إجراءه من تصحيحات وتحسينات ترفع إلى هيئة الرقابة الشرعية التابعة للجمعية العمومية للبنك، الأمر الذي أدى إلى ضعف التدقيق الشرعي لاقتصاره على تقارير داخلية صادرة من داخل البنك فقط.

الجدول رقم (12): توافر القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى أغلبية ممارسي التدقيق الشرعي في مصرف "السلام" الجزائري

المحور الثالث: وجود القدرات والمهارات الرقابية من الناحية المهنية لدى أغلبية ممارسي التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية		
السؤال	**الإجابة**	**الملاحظة**
هل يتمتع العاملون في التدقيق الشرعي بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية بشكل جيد؟	نعم	/
هل يحرص المدقق الشرعي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته؟	نعم	/
هل يتم عقد دورات تدريبية مستمرة ودورات متخصصة كافية للمدققين الشرعيين في أصول التدقيق والمراجعة الإسلامية؟	نعم	/

تحليل المحور الثالث:

يهتم بنك السلام الجزائري بالتأهيل العلمي وتدريب الموظفين في مجال التمويل الإسلامي وتوسيع معارفهم العاملين بالبنك، والمعاملات الشرعية والمحاسبة الإسلامية، لكن ليس بالقدر الكافي للمساهمة في تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصرف.

المطلب الثاني: تقرير المراجعة عن فعالية الرقابة الشرعية

بالإعتماد على التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعي لبنك البركة الجزائري (الملحق رقم 03) ومصرف السلام الجزائري (الملحق رقم 04) الوارد في التقرير السنوي لسنة 2014، وكذلك الاستقصاء الذي أوردناه في المطلب السابق قمنا بإعداد تقرير المراجعة عن مدى فعالية التدقيق الشرعي.

الفرع الأول: محتويات تقرير الرقابة الشرعية

تتضمن تقارير المراجعة الشرعية بصفة عامة على ما يلي[1]:

1. وضع عنوان للتقرير مثل :تقرير المدقق الشرعي الخارجي/تقرير هيئة الرقابة الشرعية؛
2. تحديد الموجه اليهم التقرير مثلا إلى مساهمي المؤسسة؛
3. وضع تواقيع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛
4. تدوين تاريخ إعداد التقرير والفترة المالية التي يغطيها.
5. أما صلب التقرير فيحتوي على فقرتين رئيستين، هما:

الفقرة الأولى :فقرة نطاق العمل

تشمل هذه الفقرة النص على ما يأتي:

1. بيان الغرض من التدقيق، وأن مسؤولية الإدارة التنفيذ، ومسؤولية المدقق إبداء الرأي؛
2. وصف طبيعة عمل المدقق الذي تم أداؤه، وأن الفحص أو التدقيق تم طبقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وأن الفحص تم على أساس العينة، وأن العمل الذي قام به المدقق(الهيئة الشرعية)يقدم تأكيدا معقولا وليس يقينيا ويوفر أساسا كافيا لإبداء الرأي.

الفقرة الثانية :فقرة الرأي

توضح هذه الفقرة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التدقيق، وتمثل رأي المدقق وحكماً صادرا منه بعد تقويم الأدلة والتأكيدات التي حصل عليها.

[1] عبد الباري مشعل، **إثر التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المراجعة الشرعية الدولية، رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية، ماليزيا 09-10 ماي 2011. ص 05.

الفرع الثاني: تقرير المراجعة عن فعالية الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري

الشكل رقم (09): يوضح نموذج لتقرير المراجع الخارجي عن مدى تطبيق الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري

عنوان التقرير	**تقرير المراجعة الشرعية الخارجية لبنك البركة الجزائري** **عن أعمال السنة المالية 2014**
وجهة التقرير	إلى مجلس الإدارة لبنك البركة الجزائري
الفقرة الإفتتاحية	السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: فيشرفنا أن نقدم لكم التقرير الاتي:
نطاق العمل	لقد قمنا بفحص نظام الرقابة الداخلي الشرعي لبنك البركة الجزائري خلال سنة 2014، حيث شمل فحصنا السياسات والمبادئ المعتمدة، والإجراءات المتبعة والتقارير الإدارية وبرامج المراجعة والهياكل الإدارية في البنك من أجل الحصول على معلومات التي اعتبرناها ضرورية لإعطاء الدليل على فعالية نظام الرقابة الشرعية من قبل البنك والتزامه بأحكام الشريعة السمحاء. تقع مسؤولية الإلتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة المؤسسة وما سنقدمه هنا هو رأي فني مستقل عن مدى فعالية التدقيق الشرعي
فقرة الرأي	وقد تمت المراجعة وفقا لمعايير تقييم فعالية التدقيق الشرعي (الإستقلالية والسلطة الإشرافية والكفاءة المهنية)، حيث نعتبر أن ذلك يوفر أساسا معقولا لرأينا، والذي يعتبر رأيا **متحفظا** وذلك بناءا على ما تم الكشف عنه من الملاحظات والأسباب التالي: – عدم وجود دليل واضح متكامل لعمل جهاز الرقابة الشرعية؛ – عدم وجود دليل للضوابط والإجراءات؛ – ضعف نظام الرقابة الداخلية؛ – عدم وجود وظيفة التدقيق الشرعي داخل البنك؛ – عدم وجود طرق منظمة ودليل عملي واضح لإجراءات الرقابة الشرعية؛ – عدم التطوير المستمر للمدققين عن طريق الدورات والمؤتمرات؛ – عدم التركيز على تدريب الموظفين على أساسيات المعاملات الإسلامية.
التاريخ وتوقيع المراجع	التاريخ: ماي 2016 توقيع المراجع: تيماوي محمد

يمكن القول من خلال دراستنا التي أجريناها ببنك البركة الجزائري أن نتائج الدراسة كانت غير قريبة بشكل كبير من فرضيات الدراسة، وبالتالي يمكننا القول أن إدارة الرقابة الشرعية بالبنك تتطلب إهتمام كبير بالجوانب التنظيمية والإدارية للبنك من خلال تطوير وتفعيل معايير التدقيق.

الفرع الثالث: تقرير المراجعة عن فعالية الرقابة الشرعية في مصرف السلام الجزائري

الشكل رقم (10): نموذج لتقرير المراجع الخارجي عن مدى تطبيق الرقابة الشرعية في مصرف السلام الجزائري

عنوان التقرير	**تقرير المراجعة الشرعية الخارجية لمصرف السلام الجزائري** **عن أعمال السنة المالية 2014**
وجهة التقرير	إلى مجلس الإدارة لمصرف السلام الجزائري
الفقرة الإفتتاحية	السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: فيشرفنا أن نقدم لكم التقرير الاتي:
نطاق العمل	لقد قمنا بفحص نظام الرقابة الداخلي الشرعي لمصرف السلام الجزائري خلال سنة 2014، حيث شمل فحصنا السياسات والمبادئ المعتمدة، والإجراءات المتبعة والتقارير الإدارية وبرامج المراجعة والهياكل الإدارية في البنك من أجل الحصول على معلومات التي اعتبرناها ضرورية لإعطاء الدليل على فعالية نظام الرقابة الشرعية من قبل المصرف والتزامه بأحكام الشريعة السمحاء. تقع مسؤولية الإلتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة المؤسسة وما سنقدمه هنا هو رأي فني مستقل عن مدى فعالية التدقيق الشرعي
فقرة الرأي	وقد تمت المراجعة وفقا لمعايير تقييم فعالية التدقيق الشرعي (الاستقلالية والسلطة الإشرافية والكفاءة المهنية)، حيث نعتبر أن ذلك يوفر أساسا معقولا لرأينا، والذي يعتبر رأيا **متحفظا** وذلك بناءا على ما تم الكشف عنه من الملاحظات والأسباب التالي: – عدم وجود دليل واضح لسير عمل جهاز الرقابة الشرعية – ضعف نظام الرقابة الداخلية – عدم وجود طرق منظمة ودليل عملي واضح لإجراءات الرقابة الشرعية – عدم التركيز على تدريب الموظفين على أساسيات المعاملات الإسلامية
التاريخ وتوقيع المراجع	كما أن هناك جوانب إيجابية ينبغي الإشارة إليها – وضوح الهيكل التنظيمي للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي – وضوح المسميات والتوصيف لوظيفة التدقيق الشرعي التاريخ: ماي 2016 توقيع المراجع: تيماوي محمد

من خلال دراستنا نظم الرقابة الداخلية والتدقيق الشرعي لمصرف السلام الجزائري نشير إلى أن نتائج الدراسة كانت غير قريبة بشكل كبير من واقع عملها، وبالتالي يمكننا القول أن إدارة الرقابة الشرعية بالبنك تتطلب إهتمام كبير بالجوانب التنظيمية والإدارية للبنك من خلال تطوير وتفعيل معايير التدقيق.

المطلب الثالث: المقارنة بين نظام الرقابة الداخلي لبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري

بعد النتائج التي تم الوصول إليها من خلال عملية الإستقصاء التي أجريت لاختبار نظام الرقابة الشرعية وكذا تشخيص نظام الرقابة الداخلي لبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، ومقارنتها مع ما ورد في التقارير السنوية قمنا بإعداد مقارنة بين البنكين أوضحنا من خلالها نقاط قوة وضعف نظام الرقابة الداخلية، لمعرفة مدى فعالية التدقيق الشرعي في أداء نظام الرقابة الداخلية.

الجدول رقم(13): مقارنة بين نظم الرقابة الداخلية لبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري

الموضوع	المعيار	بنك البركة الجزائري	مصرف السلام الجزائري
نظام الرقابة الإداري	الهيكل التنظيمي	هيكل تنظيمي واضح	هيكل تنظيمي واضح
	التوصيف الإداري	وضوح التوصيف الوظيفي	وضوح التوصيف الوظيفي
	الرقابة المحاسبية	رقابة دائمة على مستوى الفروع اضافة إلى المراقبة الدورية	وفق مبدأ الفصل بين الرقابة الانية والدورية (الرقابة الأولية والرقابة المستمرة)
نظام الرقابة المحاسبي	الإلتزام بالمعايير المحاسبية	وفق أحكام بنك الجزائر المتعلقة بالتسجيل المحاسبي والقواعد المحاسبية المطبقة	وفق أحكام بنك الجزائر المتعلقة بالتسجيل المحاسبي والقواعد المحاسبية المطبقة
	الافصاح عن القوائم المالية وجودة المعلومات	وجود نقص في القوائم المالية المصرح بها (ثلاث قوائم فقط)، مع التحفظ الشديد على نوعية بعض المعلومات	يتم الإفصاح عن خمس قوائم مالية بالإضافة إلى الإيضاحات وفقا لأحكام نظم بنك الجزائر المركزي

نظام الرقابة الشرعي (هيئة الفتوى والرقابة الشرعية)	عدد أعضاء الهيئة	مصرح على أن عدد أعضائها لا يقل عن ثلاثة أشخاص	مكونة من خمسة أعضاء حسب تقارير الصرف السنوية
	نتائج تقريرها	ترفع لمديرية الشؤون القانونية للمطابقة ثم إلى مجلس الادارة والجمعية العمومية، وكذلك إلى مجموعة البركة المصرفية	ترفع إلى مجلس الادارة والجمعية العمومية، فقط
	كفاءات ومؤهلات أعضاء الهيئة	كفاءة مهنية غير كافية وكذا المؤهلات العلمية	كفاءة مهنية غير كافية وكذا المؤهلات العلمية
	إجراءات التدقيق الشرعي	لا وجود لإجراءات التدقيق الشرعي	وجود قسم التدقيق الشرعي بدون فعالية

المصدر: من إعداد الطالب، بناءا على تقارير بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري لسنة 2014

خـلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل المتمثل في الدراسة الميدانية محاولة إسقاط الدراسة النظرية على الواقع ببنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، وتبين لنا بوضوح أن التدقيق الشرعي من أهم أدوات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، لأنه يتم بواسطته التأكد من صحة إلتزام المعاملات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى مساهمة الرقابة الشرعية في تحسين جهاز الرقابة الداخلية، باعتباره أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية للبنك الإسلامي.

الخاتمة

الخـاتمة:

تناول هذا الموضوع دور التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية، وقد حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة التي تدور حول مفهوم الرقابة الشرعية ومستوياتها في الصيرفة الإسلامية ومحاولة معرفة مدى إنضباط هيئات التدقيق الشرعي في الرقابة بالضوابط الشرعية.

وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قدمنا البحث في فصلين رئيسيين، ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة.

1. نتائج اختبار الفرضيات

- بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على أن لممارسة التدقيق الشرعي في البنوك الإسلامية أهمية كبيرة تتمثل في زيادة مصداقيتها وكفاءتها، حيث تبين لنا صحتها نسبيا باعتبار أن التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية حيث أن من أهم أهدافه الحفاظ على أموال هذه المصارف وتنميتها، وبالتالي الرفع من كفاءتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- وبخصوص الفرضية الثانية التي تنص على أن للتدقيق الشرعي دور في تفعيل نظام رقابي داخلي سليم من خلال علاقة المراجعة الداخلية مع هيئات التدقيق الشرعي فقد توصلنا لإثباتها باعتبار نظام الرقابة الشرعية جزء من نظام الرقابة الداخلي وأن فعالية وكفاءة الرقابة الشرعية الداخلية تساهم في بناء جهاز رقابي داخلي سليم؛
- وفيما يخص الفرضية الثالثة التي تنص على أن التدقيق الشرعي يساهم في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وتوصلنا لإثباتها وذلك بعد قيامنا بتشخيص كل من نظام الرقابة الداخلي والشرعي لبنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائري، وتوصلنا إلى أن هناك علاقة تكامل بينهما.

2. النتائج:

يمكن أن نلخص أهم ما توصلنا إليه من نتائج فيما يلي:

- يتم التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية طبقا لسلسلة من الإجراءات التنفيذية والتي تتم طبقا لخطط وبرامج تنفيذية وتوضح نتائجها في مجموعة من التقارير الدورية؛
- توجد ضوابط ومعايير تحكم التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- من موجبات فعالية الرقابة الشرعية تحقيق الإستقلالية والحيادية والموضوعية، وعلى إدارة المصرف توفير المناخ والظروف المناسبة للمراقب الشرعي التي تحقق ذلك؛
- ضعف الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الجزائرية محل الدراسة راجع إلى قلة الخبرة والمهارات لدى ممارسي التدقيق الشرعي بالمعاملات المصرفية الإسلامية؛
- لا يوجد قانون خاص ينظم عمل البنوك الإسلامية في الجزائر، وبالتالي لا وجود لرقابة شرعية على عمل البنوك الإسلامية ما يؤدي إلى ضعف فعالية التدقيق الشرعي.

3. التوصيات :

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة التطبيقية نوصي بما يلي:

- ضرورة أن يكون للبنك المركزي هيئة شرعية تقوم بمهمة التدقيق المركزي الشرعي (بمثابة تدقيق شرعي خارجي) على المصارف الإسلامية؛

- إنشاء إدارة خاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي في كل مصرف إسلامي على أن يتناسب حجم إدارة التدقيق مع حجم المصرف وأعماله؛
- العمل على أن تكون مكانة التدقيق الشرعي الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح لها بإنجاز مسؤولياتها؛
- لابد من توافر الدراية المهنية في أصول التدقيق والمراجعة الشرعية من خلال الحرص على التأهيل المهني المستمر للمدقق الشرعي الداخلي إلى جانب إتقان أحكام الشريعة الإسلامية؛
- الحرص على تعاون إدارة التدقيق الشرعي مع إدارة التدقيق الداخلي بما يساهم في تعزيز الضبط الشرعي لأعمال المصرف؛
- العمل على إعداد دليل موحد لسياسات وإجراءات التدقيق الشرعي على مستوى المصرف يشمل جميع الأعمال والأنشطة.

4. آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض آفاق الدراسة والتي من وجهة نظرنا تستحق البحث فيها ومعالجة إشكالياتها نذكر ما يلي :

- دور هيئة الرقابة الشرعية في تعزيز التدقيق الشرعي للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- سبل تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية؛
- تحليل العلاقة بين المدقق الشرعي ومحافظ الحسابات في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1) خالد أمين عبدالله، **علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2009.

2) عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **اصول المراجعة**، الدار الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية 1998.

3) عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة، 2001.

4) علي محيي الدين القرة داغي، **بحوث في فقه المصارف الإسلامية**، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط1، 2007.

5) غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2004.

6) مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، دار البداية، عمان، الأردن، ط1، 2010.

ثانيا :الملتقيات والمجلات

1) أحمد عبد الله العومي، **واقع الرقابة الشرعية في الكويت، النشأة، الإنجازات والعثرات، الطموحات والصعوبات**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للمدققين الشرعيين، الكويت، 04 ماي 2009.

2) عبد الباري مشعل، **إثر التدقيق الشرعي في تحديد أنواع تقارير المدققين الشرعيين**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المراجعة الشرعية الدولية، رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية، ماليزيا 09-10 ماي 2011.

3) عبد الباري مشعل، **استراتيجية التدقيق الخارجي المفاهيم وآلية العمل**، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين 3-4 أكتوبر 2004.

4) عبد الحليم عمر، **أساليب تطوير الرقابة الشرعية الداخلية**، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 29-30 أكتوبر 2002.

5) محمد نضال الشعار، صحيفة الشرق الأوسط، الثلاثاء 11 محرم 1428 هـ 30 يناير2007، العدد 10290.

6) مطلق الجاسر، **التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية**، ورقة عمل مقدمة إلىمؤتمر المدققين الشرعيين الذي تنظمه شركة شورى للاستشارات الشرعية، الكويت، 2009/04/12.

7) موسى آدم عيسى، **تطوير أساليب الرقابة الشرعية الداخلية في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الثاني للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مملكة البحرين، 2002.

ثالثا :الرسائل والبحوث الجامعية

1) بوضياف جهاد، **إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

2) حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير في الفقه وأصوله، غير منشورة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004.

3) مصطفى إبراهيم، **نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر الشريف، مصر، 2012.

رابعا :منشورات المؤسسات

1) بنك البركة الجزائري، **التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري**، الجزائر، 2014.

2) مجموعة البركة المصرفية، **التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية**، البحرين، 2013.

3) مصرف السلام الجزائري، **التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري**، الجزائر، 2012.

خامسا :المواقع الالكترونية

1) https://www.iaasb.org/about-iaasb.

2) http://aaoifi.com/about-aaoifi.

3) http://www.albaraka.com/ar.

4) www.alsalambahrain.com/_about_us .

2- المراجع باللغة الأجنبية

1) Mohamed Hamzaoui, **audit gestion des risqué d'entreprise et contrôle interne**, Village mondial, 1er édition, France, 2006.

الملاحق

الملحق رقم (01): شبكة مجموعة البركة المصرفية

شبكة البركة العالمية

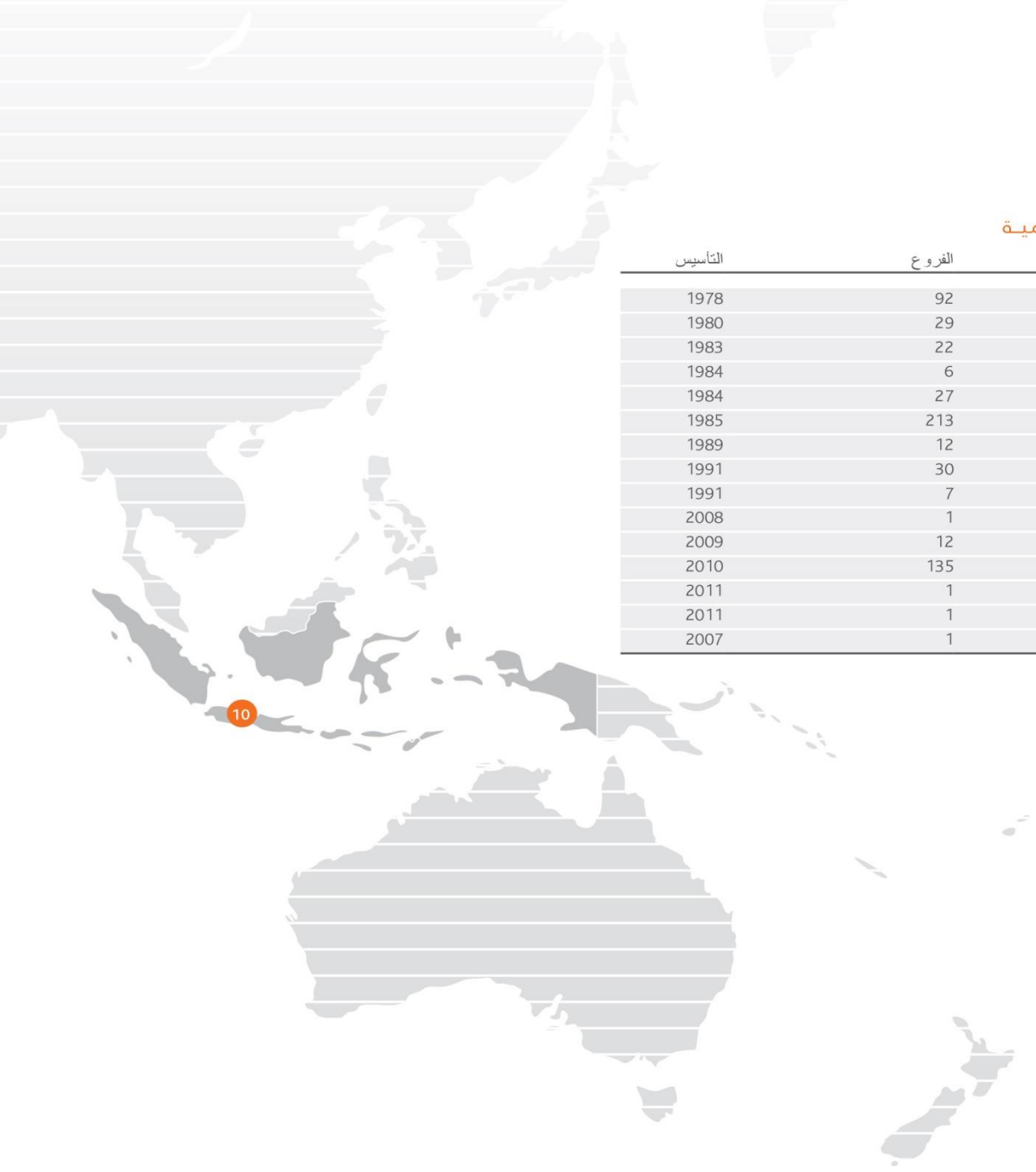

شراكة راسخة برؤية عالمية

الدولة	الفروع	التأسيس
01. الأردن	92	1978
02. مصر	29	1980
03. تونس	22	1983
04. البحرين	6	1984
05. السودان	27	1984
06. تركيا	213	1985
07. جنوب أفريقيا	12	1989
08. الجزائر	30	1991
09. لبنان	7	1991
10. أندونيسيا*	1	2008
11. سورية	12	2009
12. باكستان	135	2010
13. ليبيا*	1	2011
14. العراق**	1	2011
15. المملكة العربية السعودية	1	2007

* مكتب تمثيلي
** فرع لبنك البركة التركي للمشاركات

الملحق رقم (02): فروع مجموعة البركة المصرفية

الملحق رقم (03): تقرير مصادقة هيئة الرقابة الشرعية لبنك البركة الجزائري

تقرير مصادقة
هيئة الرقابة الشرعية

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.
فيشرفنا أن نقدم لكم التقرير الآتي، وفقا لقرار التكليف بمهمة المراقبة الشرعية.

أولا:
لقد قمنا بالمراقبة الواجبة،لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها السمحة. وشملت مراقبتنا التدقيق الشرعي للوثائق و الإجراءات المطبقة في البنك و هياكله

ثانيا:
راقبنا المبادئ المعتمدة والعمليات المنجزة في البنك خلال الفترة المنصرمة. و قمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفة أحكامها السمحة.

ثالثا:
اطلعنا على المخالفات التي وردت في تقارير التدقيق الشرعي الداخلي، و تتعلق بعمليات تمويل اختلت شروط صحتها

رابعا:
سجلنا بعض عمليات الصرف من صندوق سبل الخيرات لفائدة البنك كدفع اجور مسبقة أو نفقات مهمة للمستخدمين

خامسا:
قد قررنا تجنيب الأرباح الناتجة عن العمليات التي اختلت شروط صحتها و تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات.

سادسا:
قررنا أن تعيد الإدارة المبالغ التي صرفتها إلى صندوق سبل الخيرات
و التي لا تندرج في مجالات النفع العام.

سابعا:
إن مسئوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل، بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، و في إعداد تقرير لجمعيتكم الموقرة. و تقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا،
- أن ما اطلعنا عليه من إجراءات طبقها البنك، خلال السنة المنتهية في2014/12/31 قد تمت وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها السمحة.
- أن الارادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة ستحول الى صندوق سبل الخيرات، لتصرف في الاغراض الخيرية و مجالات النفع العام .
- أن توزيع الأرباح و تحميل الخسارة على حساب الاستثمار يتفق مع الأساس المعتمد، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

هذا، و إذ نسجل تقديرنا لجهود الإدارة وحسن تعاونها، نسال الله العظيم ان يعين القائمين عليها ويمن عليهم بدوام التوفيق و السداد و يسلك بنا جميعا سبيل الهداية و الرشاد .
والله ولي الإعانة و التوفيق.

الملحق رقم (04): تقرير مصادقة هيئة الرقابة الشرعية لمصرف السلام الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف السلام الجزائر المقدم إلى الجمعية العمومية

عن أعمال السنة المالية 2014

أولا: العقود وصيغ الاستثمار

قامت الهيئة بإعداد ومراجعة عقود التمويل وصيغ الاستثمار التي يستخدمها على أساس موافقتها للشريعة الإسلامية، وقد تعاونت إدارة المصرف مع الهيئة في هذا الخصوص.

ثانيا: اطلعت الهيئة على المعاملات التي عرضت عليها أثناء العام وقامت بمراجعة هياكل تمويلها ومستنداتها واعتمدتها.

ثالثا : التدقيق الشرعي:

عرضت على الهيئة تقارير التدقيق الشرعي وقد أبدت ملاحظاتها عليها وطلبت من إدارة المصرف تصحيح ما يحتاج إلى التصحيح منها وقامت الهيئة بتجنيب ما اشتدت فيه المخالفة من معاملات المصرف.

رابعا: التدريب:

توصي الهيئة باستمرار تدريب العاملين بالمصرف لرفع مستوى الأداء ولتقليل المخالفات الشرعية.

خامسا : الميزانية العمومية:

أعدت إدارة المصرف الميزانية العمومية وحساب الأرباح عن العام 2014، كما اطلعت الهيئة القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر، واطلعت أيضا على أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين من جهة وبين المودعين أنفسهم من جهة أخرى، وقد أقرت الهيئة الميزانية العمومية التي قدمت لها، وتؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات هي من مسؤولية إدارة المصرف.

تابع للملحق رقم (04):

سادسا: الزكاة:

حيث إن النظام الأساس للمصرف لا يلزم المصرف بدفع زكاة مساهميه فإن الهيئة تدعو المساهمين إلى ضم قيمة الأسهم إلى بقية أموالهم ودفع الزكاة عنها بأنفسهم، وقد قامت الهيئة بحساب زكاة المساهمين لإعلامهم بها، بناء على ما قدم لها من بيانات مالية من الإدارة.

سابعا: والهيئة إذ تؤكد أن مسؤولية تطبيق الشريعة وتنفيذ فتاوى الهيئة في جميع أنشطة المصرف، تقع في الأساس على إدارة المصرف لتقرر أن أنشطة المصرف ومعاملاته التي أجراها خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة وذلك في حدود ما عرض عليها من حالات، وما حصلت عليه هي من بيانات، وما قام به المراقب الشرعي من تدقيق، وما أبدته عليه من ملاحظات، وما أظهرته إدارة المصرف من استجابة لتنفيذ هذه الملاحظات.

ثامنا: والهيئة تدعو الله عز وجل للمصرف بالنجاح حتى يكون رائدا لمؤسسات مالية تحذو حذوه بإذن الله تعالى.

أعضاء الهيئة

الدكتور حسين حامد حسان

رئيس الهيئة

لقد رحصنور رئيس الهيئة للمرحوم

الدكتور العياشي الصادق فداد	الدكتور عز الدين بن زغيبة
عضو الهيئة	نائب رئيس الهيئة
الدكتور محمد عبد الحكيم زعير	الدكتور أبوبكر لخضر لشهب
عضو وأمين عام الهيئة	عضو الهيئة

الفهرس

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	I
كلمة شكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الرموز والإختصارات	VIII
قائمة الملاحق	IX
قائمة المختصرات والرموز	X
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد	07
المبحث الأول: الأدبيات النظرية	08
المطلب الأول: التدقيق الشرعي، مفاهيم أساسية	08
الفرع الأول: تعريف الرقابة الشرعية ومكوناتها	08
الفرع الثاني: أنواع الرقابة الشرعية	09
الفرع الثالث: موقع التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية	10
الفرع الرابع: آلية عمل التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية	12
المطلب الثاني: مرجعية التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية	16
الفرع الأول: تقديم هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI	16
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية	17

الفرع الثالث: المعايير الشرعية لهيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية	18
الفرع الرابع: المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية	19
المطلب الثالث: نظام الرقابة الداخلي وطرق تقييمه	20
الفرع الأول: نظام الرقابة الداخلي وأهدافه	20
الفرع الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلي	21
الفرع الثالث: مقومات نظام الرقابة الداخلية	23
الفرع الرابع: مراحل وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلي	25
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية	28
المطلب الأول: الدراسات العربية	28
المطلب الثاني: الدراسات الجزائرية	30
المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية	33
المطلب الرابع: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	35
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
تمهيد	38
المبحث الأول: تقديم عام حول بنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري	39
المطلب الأول: مدخل للتعريف ببنك "البركة" الجزائري	39
الفرع الأول: نبذة عن مجموعة البركة المصرفية	39
الفرع الثاني: تقديم بنك "البركة" الجزائري	42
المطلب الثاني: مدخل للتعريف بمصرف "السلام" الجزائري	44
الفرع الأول: نبذة عن مصرف "السلام" البحرين	44
الفرع الثاني: تقديم مصرف "السلام" الجزائري	44
المبحث الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي لبنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري	46
المطلب الأول: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الكلي لبنك "البركة" الجزائري	46

الفرع الأول: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الإداري لبنك "البركة" الجزائري	46
الفرع الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لبنك "البركة" الجزائري	52
الفرع الثالث: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الشرعي لبنك "البركة" الجزائري	56
المطلب الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الكلي لمصرف "السلام" الجزائري	58
الفرع الأول: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الإداري لبنك "البركة" الجزائري	58
الفرع الثاني: تشخيص نظام الرقابة الداخلي المحاسبي لمصرف "السلام" الجزائري	62
الفرع الثالث: تشخيص نظام الرقابة الداخلي الشرعي لمصرف "السلام" الجزائري	65
المبحث الثالث: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في تقييم نظام الرقابة الداخلي في البنوك الإسلامية	68
المطلب الأول: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في بنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري ...	68
الفرع الأول: معايير تحليل فعالية التدقيق الشرعي	68
الفرع الثاني: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في بنك "البركة" الجزائري	69
الفرع الثالث: تحليل فعالية التدقيق الشرعي في مصرف "السلام" الجزائري	73
المطلب الثاني: تقرير المراجعة عن فعالية الرقابة الشرعية	75
الفرع الأول: محتويات تقرير الرقابة الشرعية	76
الفرع الثاني: تقرير المراجعة عن فعالية الرقابة الشرعية في بنك "البركة" الجزائري	77
الفرع الثالث: تقرير المراجعة عن فعالية الرقابة الشرعية في مصرف "السلام" الجزائري	78
المطلب الثالث: المقارنة بين نظام الرقابة الداخلية لبنك "البركة" الجزائري ومصرف "السلام" الجزائري ..	79
خلاصة الفصل	81
الخاتمة	83
قائمة المراجع	87
الملاحق	91
الفهرس	97